موقف الجمهورية العربية المتحدة

من المعونة الأمريكية للسودان ١٩٥٨

د. حمادة وهبه مسعد أحمد فنا

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة سوهاج

مقدمة

يمثل السودان العمق الإستراتيجي الجنوبى لمصر؛ لذا فأمنه واستقراره جزءٌ من الأمن القومي المصري، ولقد اعتبرت القاهرة المعونة الأمريكية للسودان عام ١٩٥٨م خطرا على أمنها؛ حيث رأتها بمثابة البوابة الخلفية لمبدأ إيزنهاور الهادف إلى عزل مصر إقليميا ودوليا، ومن ثم تدخلت القاهرة فى الموقف بكل وسائلها السياسية والدبلوماسية والمخابراتية.

وتتناول الدراسة الراهنة موقف الجمهورية العربية المتحدة من المعونة الأمريكية للسودان عام ١٩٥٨م ، وذلك من خلال عدة محاور: **أولا:** مشروع المعونة الأمريكية للسودان، **ثانيا:** التصديق على مشروع المعونة الأمريكية، **ثالثا:** طرد السفير على خشبة، **رابعا:** سقوط حكومة عبد الله خليل.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات، منها: ما الأهداف الحقيقية وراء تقديم الولايات المتحدة الأمريكية للمعونة الاقتصادية للسودان؟ ما الأدوات التى استخدمتها الجمهورية العربية المتحدة للضغط على الحكومة السودانية لرفض المعونة الأمريكية؟ كما تهدف الدراسة إلى رصد التحركات المصرية على الساحة الدولية والداخل السوداني لرفض المعونة، وكذا رصد رد الفعل السوداني تجاه تلك التحركات، وأخيرا هل نجحت الإدارة المصرية فى التعامل مع تلك الأزمة؟ أم أنها عقّدت الموقف مع حكومة حزب الأمة مما أدى إلى تعقيد المشهد الداخلى فى السودان؟!!.

واعتمدت الدراسة بدرجة رئيسة على الوثائق المصرية المتمثلة في وثائق وزارة الخارجية المصرية المودعة بدار الوثائق القومية المصرية، والتي أظهرت نشاط سفارة الجمهورية العربية والأدوات التي استخدمتها في التعامل مع أزمة المعونة الأمريكية، كما استعان الباحث أيضا بالوثائق الأمريكية Foreign Relations of the United States، إلى جانب الاستعانة بعدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة.

أولا: مشروع المعونة الأمريكية للسودان

دخل السودان بؤرة الاهتمام الأمريكي منذ إعلان استقلاله في الأول من يناير ١٩٥٦ لكونه جزءً من العالمَيْن العربي والأفريقي، وازدادت أهميته مع توتر العلاقات المصرية الأمريكية خلال الحقبة الناصرية، فالسودان بحكم موقعه الجغرافي يشكل البوابة الجنوبية لمصر مما يساعد على إحكام الطوق حولها[١]، وبالتالي يضمن عدم امتداد نفوذها إلى داخل القارة الأفريقية؛ ومن ثَمَّ فإن استقطاب الخرطوم يساعد على تنفيذ مخطط السياسة الأمريكية الهادف إلى عزل مصر التي أصبحت مركزًا للنفوذ الشيوعي -من وجهة النظر الأمريكية- في منطقة الشرق الأوسط[٢]، يضاف إلى ذلك أن البحر الأحمر لا يمكن فصله عن مجمل المصالح الأمريكية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثَمَّ كان أمن ذلك البحر عنصرًا حيويًا في سياستها[٣]؛ ولذلك تردد بأن واشنطن كانت تخطط لإنشاء مطار ذرى على البحر الأحمر فى حلايب لاستكمال سلسلة أحلافها[٤].

---

(١) كانت واشنطن قد استطاعت فرض هيمنتها على خط استراتيجي يمتد من مراكش وتونس وليبيا من جهة وباكستان وإيران والعراق ثم لبنان والأردن وتركيا والسعودية وإثيوبيا من جهة أخرى، وبدخول السودان تحت الهيمنة الأمريكية تتصل حلقات ذلك الخط. انظر: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد (أ.س.ج): محفظة ٣٢٩، ملف ٣١٣/ ٩٨٧جـ ٥، تقرير من السفير المصرى بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٨.

(٢) محمد عبد الوهاب سيد أحمد: العلاقات المصرية الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠١.

(٣) يشكل البحر الأحمر محورًا أساسيًا لأي تدخل عسكري محتمل فى المنطقة، بالإضافة إلى التزام واشنطن بضمان أمن إسرائيل في مواجهة أي احتمالات لفرض قيود خاصة على مضايق البحر الأحمر أو الملاحة فيها. ومن ثم سعت إلى السيطرة على مدخله وبصفة خاصة الجنوبي، لحراسة مصالحها في حقول البترول. لمزيد من التفصيل انظر: أحمد عبد الدايم محمد حسين: مصر ومشروع الحزام الإفريقى (١٩٥٤ – ١٩٥٨)، مجلة المؤرخ المصرى، جامعة القاهرة، العدد ٣٣، يوليو ٢٠٠٨، ص ٣٠٧ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، (أ.س.ج): محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

اعترفت واشنطن بالجمهورية السودانية في اليوم التالي مباشرة لإعلان استقلالها وعينت لويل بينكرتون Lowell Pinkerton سفيرًا لها بالخرطوم، الذي تلقى تعليمات واضحة من جون فوستر دالاسJohn Foster Dulles -وزير الخارجية الأمريكى- بخصوص المهمة الملقاة على عاتقه؛ فالسودان كدولة جديدة ربما تقيم علاقات وثيقة مع السوفييت مما يفتح القارة الإفريقية أمام التغلغل والاختراق الشيوعي[1]، مما يهدد الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة خاصة مع انتهاء دور بريطانيا الفاعل بها، كما أنها قد تسقط تحت السيطرة المصرية حيث لم تتخلَّ الأخيرة عن طموحاتها لفرض سيطرتها ونفوذها على الخرطوم؛ ولذلك كانت المهمة الملقاة على عاتق السفير تتلخص فى استقطاب السودان للمدار الغربي وإحباط جميع المشروعات المصرية التي تخدم الأهداف السوفيتية، وأخيرا تشجيع الخرطوم على إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى المجاورة لها[2].

وعقب فشل العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦م أدركت الولايات المتحدة انتهاء دور كل من فرنسا وبريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط. وأن عليها مهمة استعادة مكانة الغرب فى تلك المنطقة قبل أن يسارع الاتحاد السوفيتي بملء ذلك الفراغ، فأصدر الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد إيزنهاور Dwight David Eisenhower مشروعه الذى يقضى بتفويضه حق استخدام القوة المسلحة لمواجهة أى عدوان شيوعى محتمل؛ بالإضافة إلى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول التى تقبل المشروع [3]، وتماشيا مع سياسة مصر تجاه الأحلاف

(1) United States Department of State: Foreign Relations of the United States (FRUS) Africa (1955-1957),Vol. XVIII, Editorial Note, p. 627

(2) Ibid, Instruction From the Department of State to the Embassy in the Sudan, p. 627, 628.

(3) Heikal Mohamed Hassanein: Cutting the Lion's Tail: Suez Through Egyptian Eyes, First Published London 1986, p. 216 .

رفض جمال عبد الناصر مبدأ إيزنهاور[١]، ووصفه بأنه استمرار لسياسة عدوان السويس؛ لكن بأساليب أكثر غموضا، وأنه يهدف إلى القضاء على زعامة مصر للقومية العربية[٢]. وعندما رفض القادة العرب -مصر وسوريا والسعودية والأردن- نظرية الفراغ الأمريكية فى اجتماع القاهرة فى ١٩ يناير ١٩٥٧[٣]، أدركت الولايات المتحدة أهمية الإيقاع بين مصر والدول العربية لتنفيذ سياستها فى المنطقة، واستطاع إيزنهاور إقناع الملك سعود خلال زيارته لواشنطن (٢٩ يناير - ٨ فبراير ١٩٥٧م) بتغيير موقفه من مبدئه[٤]، كما وجه البيت الأبيض الضغط أيضا نحو سوريا والأردن، وبينما فشل مع الأولى نجح في الثانية؛ حيث انقلب الملك حسين على الدستور وعلى الحكومة الوطنية[٥].

كان من الطبيعي أن تحاول الحكومة الأمريكية استمالة السودان لقبول مبدأ إيزنهاور خاصة وأن رئيس الوزراء عبد الله خليل لم يعرف عنه الشغف بفكرة القومية العربية. ومن ثَمَّ تعددت زيارات رجال الإدارة الأمريكية إلى الخرطوم فوصلها فى ١٣مارس ١٩٥٧ ريتشارد نيكسون Richard Nixon نائب إيزنهاور[٦]. كما زارها جيمس ريتشارد James Richards -مساعد الرئيس

---

(١) رفضت مصر الانضمام إلى الأحلاف الدولية التى تشكلت مع اشتعال الحرب الباردة بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية؛ فرفضت معاهدة الدفاع المشترك، ومشروع النقطة الرابعة، وحلف بغداد الذى تم تشكيله بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفصيل أنظر؛ إسماعيل صبرى مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، ذات السلاسل للطبع والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٦، ص ٦٣.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربى، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨ ، ص ١٥٥ .

(٣) الجمهورية : ٢١ يناير ١٩٥٧ .

(٤) إسماعيل صبرى مقلد: المرجع السابق، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٥) رأفت غنيمى الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤٩ .

(٦) FRUS, Africa(1955-1957), Vol. XVIII, Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13, 1957, Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon, p. 639.

الأمريكي- خلال (٢٠ – ٢٢) أبريل ١٩٥٧[١]. الذي أكد على تقبل عبد الله خليل -رئيس الوزراء- للمبدأ ، غير أنه أكد -فى الوقت نفسه- بأن عملاء عبد الناصر كانوا نشطين وبذلوا قصار جهدهم لرفض المشروع الأمريكي؛ "فالتأثير المصرى يفرض نفسه على البرلمان ومجلس الوزراء السوداني"[٢]، ولذلك رفضت المذكرة التي قدمت إلى مبعوث إيزنهاور الاعتراف بوجود فراغ في الشرق الأوسط، كما رفضت تركيز المشروع فقط على محاربة الشيوعية وإغفاله ذكر أي اعتداء آخر، وأخيرا عابت المذكرة على المشروع أنه لم يشر -من قريب أو بعيد- لفلسطين أو اللاجئين العرب[٣].

وهكذا لم تكن رغبة عبد الله خليل في التعاون مع الولايات المتحدة خافية، إلا أنه تردد في قبول المبدأ بسبب الرفض الشعبي المطلق للسياسة الأمريكية؛ ولذلك فضل الخيار الآخر وهو مشروع المعونة الفنية الاقتصادية.

وفى ذلك الوقت كانت السياسة الأمريكية قد تغيرت تجاه المنطقة، حيث أكدت تقارير جهات سيادية عديدة داخل إدارة إيزنهاور على أهمية إعطاء واشنطن أولوية كبيرة لعلاقاتها بالدول الإفريقية، والتعرف على زعماء تلك الدول بطريقة أفضل، وتفهم آمالهم وأفكارهم، وكذا دعم خططهم وبرامجهم لتقوية دولهم[٤]. لذلك أدركت الإدارة الأمريكية الأهمية الملحة لاستقطاب السودان إلى المدار الأمريكى خاصة

---

(1) FRUS, Africa(1955-1957), Vol. XVIII, Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22, 1957, p. 639.

(2) Ibid, p. 639.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٢، مذكرة عن مقابلة محمد نور الدين وزير الحكومة المحلية يوم ٢٢ أبريل ١٩٥٧ مع السفير محمود سيف اليزل، وأيضا مذكرة عن لقاء السفير مع الشيخ على عبد الرحمن وزير الداخلية في ٢٥ أبريل ١٩٥٧، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥٧.

(٤) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: مصر فى البرلمان السودانى (١٩٥٦ – ١٩٦٩)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ١٨٤.

بعد قيام الوحدة المصرية السورية مع بداية عام ١٩٥٨، تلك الوحدة التى هددت الأنظمة العربية الموالية للغرب.

انتهزت واشنطن سوء الحالة الاقتصادية السودانية، فعرضت على حكومة عبد الله خليل المعونة الاقتصادية. وكانت قد رسمت لذلك خطة طويلة المدى تمثلت في ممارسة الضغط الاقتصادي؛ فامتنعت عن شراء القطن السوداني، كما استخدمت نفوذها لدى بريطانيا فامتنعت هي الأخرى عن شرائه[١]. وعرضت على الخرطوم في الأول من مايو ١٩٥٦م استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية وإرسال فريق تقني إلى السودان للتباحث مع المسئولين حول ما تحتاجه بلادهم من مساعدات فنية وإنمائية، وحددت خمسة ملايين دولار للمساعدات الإنمائية ومليون ونصف دولار للمساعدات التقنية، مع توقع زيادة تلك المعونات خلال الميزانية الجديدة لعام ١٩٥٧[٢]. وتنفيذاً لذلك العرض زار مدير المعونة الأمريكية الخرطوم في بداية فبراير ١٩٥٧، وفي شهر مايو من العام نفسه بدأت المشاورات بين السفارة الأمريكية والحكومة السودانية، وفى أكتوبر ١٩٥٧ زارت بعثة فنية أمريكية برئاسة "بوب كتشن" Bob Kitchen عددًا من مناطق السودان، وضمت البعثة أربعة من الخبراء في الزراعة والمواصلات، واستمرَّ عملها نحو خمسة أسابيع[٣].

ومع بداية عام ١٩٥٨ قدمت السفارة الأمريكية بالخرطوم مشروعا مفصلاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير -التي عرفت بالمعونة الأمريكية-، وقد نصت على احترام استقلال السودان وسيادته، وأكد المشروع استعداد واشنطن

---

(١) أيمن كمال أمين السيد: الحكومة العسكرية الأولى في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النيلين، ٢٠٠٠، ص ١١.

(2) FRUS, Africa(1955-1957), Vol. XVIII, Instruction From the Department of State to the Embassy in the Sudan, pp. 628 - 631.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٩، ملف ٣١٣/ ٩٨٧ جـ٥، تقرير من السفير المصرى محمود سيف اليزل إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٨.

لتقديم المعونات الفنية والمالية حسب قوانين الحكومة الأمريكية، وأن حكومة السودان بالمثل لا تقبل شيئا يتعارض مع قوانينها[١]. وحدد المشروع أوجه صرف المعونة فى ثلاثة أقسام، يختص القسم الأول منها بالمساعدة الفنية والاقتصادية والتي تنحصر في المياه النقية في الريف والطرق، والقسم الثانى يختص بالمساعدة غير المباشرة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة بتمويلها بالعملات الأجنبية لبعض واردات حكومة السودان على أن تدفع الخرطوم نظير ذلك عملة سودانية مساوية لقيمة العملة الأجنبية وتُستعمل لمواجهة التكاليف المحلية للصرف على المشروعات المتفق عليها فى القسم الأول. أما القسم الأخير فسيكون فى شكل قروض من مال التنمية الاقتصادية للحكومة أو الهيئات الخاصة كالشركات والأفراد لتنمية المشروعات التعميرية التي تشرف عليها حكومة السودان وتسدد القروض على آجال طويلة قد تصل إلى عشرين عاما[٢].

آثر عبد الله خليل تأجيل التصديق على مشروع المعونة الأمريكية حتى تنتهي الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨؛ لرغبته في تشكيل حكومة خالصة من حزب الأمة يستطيع من خلالها تمرير المشروع[٣]. غير أن الانتخابات خيبت آماله؛ فاضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، والتي استندت على التحالف الطائفي الذي نشأ بين زعيمي الطائفتين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي منذ عام ١٩٥٥[٤]، ورغم ذلك جاءت الانتخابات بتوازن جديد في

(١) أيمن كمال أمين السيد: المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٩، ملف ٣١٣/ ٩٨٧ جـ ٥، تقرير من السفير المصرى محمود سيف اليزل إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٨.

(٣) نفسه: محفظة ١١٦٧، ملف ١٨/٣٦٧/٤٧م، تقرير من السفير المصرى بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن أثر المعونة الأمريكية وقرض البنك الدولى على سياسة الجمهورية العربية المتحدة الاقتصادية تجاه السودان، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٨.

(٤) ذاكر محي الدين عبد الله: المحور: اليسار، الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان، الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٥٤، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

القوى داخل هذا الحلف، هذا التوازن أكد سيطرة حزب الأمة والجناح الأشد رجعية فى حزب الشعب على الحكم(١).

ورغم تأجيل التصديق على مشروع المعونة الأمريكية -حتى يتم عرضها ومناقشتها من قبل البرلمان السوداني- وصلت بعثة المشروع إلى الخرطوم خلال النصف الثانى من شهر مايو ١٩٥٨ وعقدت لقاءات عديدة مع أعضاء الحكومة السودانية، وقامت بزيارة مناطق عديدة، مما أثار حفيظة المعارضة السودانية ومعها عدد كبير من نواب حزبي الحكومة الائتلافية الذين طالبوا بمعرفة كل ما يتعلق بمشروع المعونة، فأكدت الحكومة التأكيد على عدم إصدارها لأيّ قانون - ولو مؤقت- بقبولها(٢).

ثانيا: التصديق على مشروع المعونة الأمريكية

أدركت القاهرة حقيقة الأغراض الخفية وراء مشروع المعونة الأمريكية للسودان، وأنها بمثابة البوابة الخلفية لمبدأ إيزنهاور، ورغم ذلك أعلنت أنها لن تضغط على الخرطوم لرفضه، غير أنها أكدت -فى الوقت نفسه- بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي لو قبلتها الأخيرة؛ فعلق يوسف أحمد التني -السفير السوداني بالقاهرة- على ذلك قائلا: "أن سياسة مصر الخارجية في خطوطها الأساسية تهدف إلى فرض زعامتها القيادية على الدول العربية، وأن تتبع الدول العربية نفس سياستها الخارجية، ولذلك تقوم بالهجوم على المعارضين لسياستها الخارجية علنا عبر الصحافة والإذاعة، كما تمد المعارضين بالمال اللازم"(٣).

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٣جـ ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التقرير الصحفى خلال الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٣جـ ٢، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ٣١ مايو ١٩٥٨، بتاريخ الأول يونيو ١٩٥٨.

(٣) أيمن كمال أمين السيد: المرجع السابق، ص ١٣، ١٤.

ولقد تابعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة أزمة المعونة الأمريكية للسودان وتعاملت معها على عدة محاور منها الخارجية والداخلية، فعلى المحور الخارجي استعانت بالاتحاد السوفييتي وطلبت منه تجديد عرضه الخاص بالمعونة الاقتصادية العاجلة إلى الخرطوم، أما على المحور الداخلى فتعاملت معه على مستويين: أولهما: على المستوى الرسمى والمتمثل فى الحكومة والبرلمان السوداني، وأخراهما: على المستوى الشعبي وتعاملت فيه مع قطاعات الشعب المختلفة وعلى الأخص الأحزاب والصحف والنقابات السودانية. واستخدمت القاهرة فى ذلك أدوات عديدة تمثلت فى وسائلها السياسية والدعائية والدبلوماسية والمخابراتية. فتدخلت القيادة السياسية فيها على أعلى مستوى، كما لعبت الإذاعة والصحف المصرية دورًا في ذلك. وكان الدور الأبرز في التعامل مع تلك الأزمة من نصيب سفارة الجمهورية العربية المتحدة بالخرطوم. حيث تابعها السفير منذ اللحظة الأولى وتعامل معها على المستويين الرسمي والشعبي. ولعب الملحق العسكري دورًا مهمًّا في التعامل مع تلك الأزمة؛ حيث أكد احمد حمروش بأن الإدارة المصرية شكلت تنظيمات في المنطقة ارتبطت بثورة يوليو أشرَفَ عليها الملحقون العسكريون(١). ويؤكد عبد الفتاح أبو الفضل أيضًا عمل المخابرات المصرية في السودان حتى قبل استقلال الأخيرة(٢)؛ ولذلك تعدَّدت لقاءات الملحق العسكري المصري مع ضباط الجيش والشرطة وأعضاء النقابات السودانية، مما أزعج الخرطوم فطالبت بترحيله أكثر من مرة. أيضا لعب كل من الملحق الصحفي ورجال الري المصري دورًا كبيرًا في التعامل مع تلك الأزمة.

كانت أولى خطوات القاهرة المعارضة لمشروع المعونة الأمريكية للسودان هي التنسيق مع الاتحاد السوفييتي لتقديم معونة اقتصادية عاجلة للخرطوم -كما قدم من قبل لكل من سوريا واليمن- وكانت السفارة السوفيتية قدمت عرضًا في ١٩ أغسطس ١٩٥٧ لمنح الحكومة السودانية معونة اقتصادية، بهدف دعم العلاقات

(١) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٥٣.

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبا لرئيس المخابرات، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ١٤٧ – ١٤٨.

التجارية بين البلدين ولم تتلق ردًا على ذلك[١]. وربما كانت القاهرة تهدف إلى إظهار السودان وقد أصبح منطقة صراع بين الكتلتين حتى في مجال المعونة الاقتصادية، وبذلك تصبح الخرطوم أمام أحد خيارين إما أن تقبل المشروعين تطبيقًا لسياسة الحياد الايجابي أو ترفضهما معًا.

وبالتنسيق مع سفير الجمهورية العربية المتحدة بالخرطوم التقى السفير السوفييتي بعبد الله خليل -رئيس وزراء السودان- حيث أكد الأول استعداد بلاده على إبرام اتفاقية معونة كالتي وقّعها السودان مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ فأشار خليل بأن بلاده تقبل المعونة من حيث المبدأ[٢]. غير أن الخرطوم ماطلت كثيرًا في مناقشة تلك المعونة، وفى الثاني من مايو ١٩٥٨ جددت موسكو عرضها مرة أخرى، ومرة ثالثة فى ١٦ يونيو من العام نفسه[٣]. وعندما كثر اللغط حول الموضوع تقدمت موسكو بالعرض كتابة وطالبت الدخول في مفاوضات مباشرة حول نوع ومقدار العون الذي تريده السودان، ولصبغ الأمر بالجدية وجهت دعوة إلى وفد سوداني لزيارتها وبدء المباحثات[٤]. ويؤكد مماطلة الخرطوم تأكيد عبد الله خليل -أكثر من مرة - على أنه سيرفض العرض السوفييتي نكايةً فى القاهرة؛ لأنه يهدف إلى التقريب بين السودان والجمهورية العربية المتحدة[٥].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن الموقف السياسي فى السودان حتى ٣١ مايو ١٩٥٨ بتاريخ الأول يونيو ١٩٥٨، انظر: أيضا محفظة ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير صحفى عن المدة من ٢٧ يوليو ١٩٥٨ إلى الثانى من أغسطس ١٩٥٨، من الوزير المفوض القائم بالأعمال من سفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية فى ٢ أغسطس ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ١٦ أبريل ١٩٥٨، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

(3) Developments of the Quarter: Comment and Chronology, Middle East Journal, Vol. 12, No. 3, Summer, 1958, p. 314.

(٤) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال بسفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التقرير الصحفى عن المدة من ٢٧ يوليو ١٩٥٨ إلى الثانى من أغسطس ١٩٥٨، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٨.

(٥) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، من قائمقام (أ. ح.)الملحق العسكرى محمد سعد الدين إلى السيد السفير في ١٤ يونيو ١٩٥٨.

وقد تصدت سفارة الجمهورية العربية المتحدة لمحاولات بعض الأحزاب السودانية رفض المعونة السوفيتية؛ ففي لقاء بين السفير وعدد من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي اقترح بعضهم رفض كل من المعونة الأمريكية والسوفيتية، فأكد السفير على أهمية التصدي لمشروع المعونة الأمريكية فقط[١]، ودفعت السفارة بعدد من النواب الموالين لها من حزب الشعب لمطالبة الحكومة بالانتهاء على وجه السرعة من المفاوضات مع الحكومة السوفيتية، وقدم عددٌ آخر من النواب أسئلة عن المدى الذي وصلت إليه المباحثات، فصرح محمد أحمد محجوب وزير الخارجية في المجلس: "إننا بعثنا بخطاب إلى السفير السوفييتي نعلنه فيه موافقتنا المبدئية على العرض الذي تقدموا به واستعدادنا التام للدخول في مفاوضات بشأنه وأنه متروك لهم أمر تحديد الزمن الذي يناسبهم للبدء فيها، وما زلنا ننتظر ردَّهم على هذا الخطاب"[٢].

أمَّا عن العلاقة مع الأحزاب السودانية فقد استطاعت الجمهورية العربية المتحدة استقطاب عدد منها على رأسها الحزب الوطني الاتحادي، وربما يعود ذلك إلى العلاقة القديمة التي ربطت هذا الحزب بالإدارة المصرية ، واتفاق أهداف الحزب مع أهداف السياسة الناصرية خلال تلك الحقبة[٣]؛ ولعبت المعونات المالية المصرية أيضًا دورًا مهمًّا في ذلك، فتعددت لقاءات أقطابه بأعضاء سفارة الجمهورية العربية المتحدة للتنسيق معهم لرفض التصديق على مشروع المعونة الأمريكية داخل مجلس النواب، كما استخدمت القاهرة نوابه في استقطاب عددٍ من

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧جـ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل الوزارة عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال بسفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التقرير الصحفى عن المدة من ٢٧ يوليو ١٩٥٨ إلى الثاني من أغسطس ١٩٥٨، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٨.

(٣) كان الحزب يدعم فكرة القومية العربية، وفكرة الحياد الإيجابي فانضم إلى مؤتمر باندونج خلال تشكيله للحكومة السودانية، كما بارك الوحدة المصرية السودانية، وكان الحزب يؤكد دائما على عروبة السودان- بعكس حزب الأمة الذى كان يدعو إلى الإفريقية. انظر: المصدر نفسه.

نواب الأحزاب الأخرى وخاصة حزب الأمة، وأخيرًا لعبت جريدته الرسمية – العلم– دورًا مهمًّا في مهاجمة المعونة وأنصارها من الأحزاب الأخرى(١).

ويلاحظ أن رجالات حزب الاتحاد الوطني كانوا دائمًا ما يؤكدون لسفارة الجمهورية العربية المتحدة "أنه على القاهرة البحث فى السودان على من يتعاون معها لتنفيذ سياستها"، وكانوا يرون حزبهم مؤهل للعب هذا الدور، وعلى مصر تجربته مرة ثانية؛ "لأن الوحدة بين مصر والسودان حتمية". أما القاهرة فطلبت من حزب الاتحاد وضع سياسة محددة للتفاهم مع الجناح المتحرر من حزب الشعب الديمقراطى للتنسيق بينهما للتصدّي لمحاولات حزب الأمة الخاصة بالانجراف نحو السياسة الغربية(٢).

أما حزب الشعب الديمقراطي – حزب الختمية – الضلع الثاني في الائتلاف الحاكم في السودان فربطته بالقاهرة علاقات وثيقة منذ تأسيسه ومن ثَمَّ ركزت عليه الإدارة المصرية، وربما يرجع ذلك إلى ميل الحزب لتبنى أفكار السياسة الناصرية من الدعوة إلى القومية العربية والحياد الايجابي، وكانت القاهرة دائما ما تؤكد خطر استمرار التحالف القائم بين حزبي الأمة والشعب على مستقبل الأخير سياسيًّا، ونتيجة لذلك ازداد الخلاف داخل الحكومة السودانية، حتى وصف البعض عبد الرحمن الأمين –رئيس حزب الشعب ووزير الزراعة والتجارة بأنه وزير مصري في مجلس الوزراء السوداني. كما استخدمت القاهرة أعضاء الحزب أيضًا في التأثير على عدد من أعضاء حزب الأمة وضمهم إلى السير في ركب السياسة الناصرية(٣).

جدير بالذكر أن الأموال المصرية لعبت دورًا مهمًّا في جذب عدد كبير من أعضاء حزب الشعب إلى سياسة الجمهورية العربية المتحدة وعلى رأسهم على

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠ ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل الوزارة عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٣) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ٧ يونيو ١٩٥٨، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٥٨م.

الميرغني -الزعيم الروحي للحزب- ونجله محمد عثمان[١]. إذ أثبتت وثائق الخارجية المصرية دفع القاهرة لمرتبات ثابتة للكثير من أعضاء حزب الشعب والأحزاب الأخرى، بالإضافة لعدد من الوزراء. حيث طلب على عبد الرحمن أكثر من مرة المساعدة المالية لتنظيم الحزب في العاصمة والأقاليم[٢]؛ وكذا طلب محمد نور الدين -وزير الحكومة المحلية- من السفير سيف اليزل المساعدة المالية أكثر من مرة"[٣].

وسعت الدبلوماسية المصرية أيضًا للتنسيق مع حزب الأحرار الجنوبى لرفض المعونة الأمريكية، حيث ربطته بالقاهرة علاقات قوية منذ استقلال السودان، وذلك من خلال دعمها لمطالبة الحزب بالحكم الفيدرالي، كما لعبت المنح المالية دورًا مهما أيضا في ذلك، وكانت سفارة الجمهورية العربية على اتصال بحزب الأحرار الجنوبي من خلال عدد من زعمائه على رأسهم ستانسلاوس بياساما Stanislaus Pisama [٤]، إلا أن انتخابات عام ١٩٥٨ أفرزت كوادر سياسية شابة لم تقتنع بالممارسة السياسية للقيادة التقليدية للحزب؛ ولذلك تبدلت وتغيرت قيادات الحزب، فانتخب القس ساترنينوا لاهور Saturninwa Lahore -نائب مستقل- رئيسًا للكتلة الفيدرالية الجنوبية. والذى انتهج سياسة جديدة قوامها التعاون مع الغرب بدعم وتوجيه من الفاتيكان الذى ساءت علاقاته بالحكومة السودانية لسياسة الأخيرة التعليمية فى الجنوب[٥].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج : محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن تطور الموقف فى السودان حتى ٢١ يونيو ١٩٥٨، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٨م.

(٢) نفسه: تقرير عن الموقف السياسى فى السودان حتى٣١مايو ١٩٥٨، بتاريخ ١ يونيو ١٩٥٨.

(٣) نفسه: تقرير عن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ٣ مايو ١٩٥٨ بتاريخ ١١ مايو ١٩٥٨؛ انظر: أيضا نفسه، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ١٦ أبريل ١٩٥٨، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

(٤) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٥) عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني: مشكلة الجنوب السودانى دراسة لدور الأحزاب السياسية (١٩٤٧ – ١٩٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٥٩، ١٦٠ .

وحسمًا لحالة الفوضى التي كانت تسود حزب الأحرار حاولت القاهرة إعادة تنظيمه لتقوية الجناح الموالي لها بقيادة ستانسلاوس بياساما؛ فتعددت اللقاءات بينه وبين مستشار السفارة للضغط على النواب المنشقين(١)؛ فاحتجت الحكومة السودانية على تلك العلاقة؛ واتهم عبد الله خليل القاهرة بحشد وتكتيل الجنوبيين ضد السياسة السودانية، وأنها تدفع لهم إعانات وتشد من أزرهم وتناصرهم في مطالبتهم بالفيدرالية؛ لتجعلهم في قبضة يدها، لتسقط بهم حكومته متى شاءت؛ وذلك بانضمامهم إلى الحزب الوطني الاتحادي (٢).

أما علاقة حزب الأمة بالقاهرة فربطته بها علاقات عدائية منذ لحظة تأسيسه(٣)، ورغم ذلك استطاعت الإدارة المصرية اختراق صفوفه واستقطبت عددًا من أعضائه ونوابه داخل البرلمان بوسائل عديدة حتى صوّت بعضهم ضدَّ مشروع المعونة الأمريكية، ومن هؤلاء عبد الله العريفي الذي اتهمته الحكومة السودانية بتلقي إعانة مالية شهرية من القاهرة قدرها سبعون جنيهًا(٤) .

وقد لعبت دبلوماسية الجمهورية العربية المتحدة دورًا مهمًّا وفاعلًا في تأجيل التصديق على مشروع المعونة الأمريكية من قبل الحكومة والبرلمان السوداني.

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٢) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل الوزارة عن تطور الأوضاع فى السودان؛ بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٣) أكد البعض على أن السبب المباشر لقيام ذلك الحزب هو نشاط حزب الأشقاء عام ١٩٤٤ في انتخابات مؤتمر الخريجين والتي دخلها مناديًا بالوحدة مع مصر خاصة بعد وقوف طائفة الختمية إلي جانب هذا الرأي؛ وكان الحزب يرى التعاون مع بريطانيا حتى يصل السودانيون إلى مرحلة النضج السياسي، وقد رفع الحزب شعار السودان للسودانيين، ولم يكن الحزب يؤمن بالقومية العربية فقد هاجم عبد الله خليل جامعة الدول العربية وحاول الانسحاب منها على أساس أن السودان دولة افريقية. وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل الوزارة عن تطور الأوضاع فى السودان؛ بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨

(٤) المصدر نفسه.

فعندما افتتح البرلمان في ١٢ مايو ١٩٥٨ أكدت الحكومة السودانية في خطابها أمامه "تعهدها بانتهاج سياسة خارجية تقوم على عدم التمييز أو الانحياز لأيٍّ من الكتلتين الغربية والشرقية، وعدم التحيز لأيٍّ من الكتل العربية والسعي للتوفيق بينها، والامتناع عن الدخول فى أيّ أحلافٍ أيًّا كان مصدرها أو اتجاهها، إلا دفاعًا عن السودان في حالة الاعتداء عليه". كما أعلن محمد أحمد محجوب -وزير الخارجية- اقتناع حكومته بضرورة قبول الإعانات الأجنبية غير المشروطة بشروط تؤثر على سيادة السودان واستقلاله، وقامت بناء على تلك القناعة بقبول المعونة الفنية والاقتصادية من حكومة الولايات المتحدة(١).

أثار خطاب وزير الخارجية بشأن قبول مشروع المعونة الأمريكية أزمة داخل حزبَي الائتلاف الحكومي؛ فعلى الرغم من تبني حزب الأمة لمشروع المعونة الأمريكية وسعيه للحصول على الدعم الضروي له داخل البرلمان وخارجه(٢)، ثارت أزمة عنيفة داخل اجتماع هيئته البرلمانية بين رئيس الوزراء وبين نواب الغرب عندما طلب هؤلاء تفاصيل وافية عن مشروع المعونة فرد عليهم خليل ردًّا جافًا بقوله: "أن الحكومة قبلت المعونة وعلى من لا يوافق عليها تقديم استقالته من الحزب"(٣). وربما كان اعتراض هؤلاء النواب بدافع من القاهرة؛ حيث اعترض وزير الخارجية السودانى فى لقاء مع السفير محمود سيف اليزل على اتصال الملحق العسكري المصري بعددٍ من نواب حزب الأمة خارج نطاق عمله، وأنَّه يدفع لهم مبالغ ضخمة(٤).

أما حزب الشعب الديمقراطي فخلال اجتماع لهيئته البرلمانية فى ١٤ مايو ١٩٥٨ وجه الأعضاء انتقادًا شديدًا لوزرائهم على قبول المعونة؛ فأنكر علي عبد الرحمن الموافقة عليها، وكان أشد المهاجمين شراسة نواب شرق السودان -ومنهم

---

(١) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) مجموعة كتب سياسية: السودان حقائق ووثائق، كتاب رقم ٨٥، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٠٩.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٢، تقرير من قائمقام (أ. ح.) الملحق العسكرى محمد سعد الدين إلى السيد القائم بالأعمال بالنيابة؛ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٨.

(٤) نفسه: محفظة٣٢٠، ملف ٧جـ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الأوضاع فى السودان؛ بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

على مليك ذو العلاقات القوية بسفارة الجمهورية العربية المتحدة -. الذين طالبوا بسحب قرار المعونة من خطاب الحكومة، وأكد أغلب النواب على هذا الطلب، كما قرَّروا التصويت ضدَّها عند عرضها على البرلمان، وبلغ الصدام بين هؤلاء النواب والوزراء إلى حدٍّ وصفهم لوزير الشئون الاجتماعية أبو سن – المدافع عن المعونة- بالذيل والتابع لحزب الأمة، ووصفوا المعونة بأنها استعمار أمريكي مقنَّع "وأنها ستجر على السودان الخراب والدمار"(١).

وفي لقاء بين سفير الجمهورية العربية المتحدة وعددٍ من أعضاء حزب الشعب أشار سيف اليزل إلى أن المحجوب -وزير الخارجية السودانى- أكد للسفير الأمريكي بأن مشروع المعونة سيمرُّ من خلال البرلمان رغم معارضة عدد كبير من نواب حزب الشعب لها، وأن ما حدث في اجتماع هيئته البرلمانية تهريج سياسي، ووصف رأي على عبد الرحمن بأنه لا قيمة له؛ لأنه لن يجد من يسانده(٢).

سعت القاهرة خلال تلك المرحلة إلى تعطيل صدور أيِّ قرار من مجلس الوزراء السوداني – حتى ولو كان مؤقتاً- يمكن حكومة عبد الله خليل من العمل بالمعونة الأمريكية(٣). واعتمدت في ذلك على معارضة على عبد الرحمن داخل المجلس؛ ففي لقاء للأخير مع السفير سيف اليزل أشار إلى أن مجلس الوزراء السوداني عندما لم يستطع الموافقة على مشروع المعونة أحال الأمر إلى لجنة الإنشاء والتعمير للبت فيها، ولكنها لم تتوصل إلى شيءٍ بفضل تفنيده لحجج المؤيدين؛ ولذا اجتمع خليل بعلى عبد الرحمن وعلى الميرغني، للبحث عن مخرج

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٢، تقرير من قائمقام (أ. ح.) الملحق العسكرى محمد سعد الدين إلى السيد القائم بالأعمال بالنيابة في ١٧ مايو ١٩٥٨؛ محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: تقرير من قائمقام (أ. ح.) الملحق العسكرى محمد سعد الدين إلى السيد القائم بالأعمال بالنيابة في ٢٤ مايو ١٩٥٨.

(٣) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

لتمرير المشروع؛ غير أن الأخير طلب من خليل إرجاء الموضوع حتى يتم عرضه على البرلمان[١].

وهكذا فشلت محاولات الحكومة السودانية في التصديق على مشروع المعونة ومن ثَـمّ انتقلت المعركة إلى البرلمان السوداني، وكانت الدبلوماسية المصرية قـد استعدت جيدًا لتلك المعركة بالتنسيق مع عدد كبير من النواب من مختلف الأحزاب؛ لذلك عندما بدأ مجلس النواب في مناقشة المشروع في الثاني مـن يونيـو ١٩٥٨ دفعت سفارة الجمهورية العربية المتحدة عددًا من نواب حزبي الشـعب والاتحـاد الوطني لتفنيده وإظهار مساوئه، وأنه سيؤدّي في النهاية إلـى سـيطرة الولايـات المتحدة على السودان، والتبعية السياسية والاقتصادية لها، وأن حقيقة المعونة هـو خدمة المصالح الأمريكية فقط، واستدلّ هؤلاء النواب بمقتطفـات مـن الصـحف الأمريكية تؤكد على أن القواعد العسكرية هي الهدف الرئيس للمعونات الاقتصادية، وكيف استطاعت واشنطن عن طريقها السيطرة على إيران ودول أخرى"، وعقـب ذلك حدد المجلس يومي ٢٣ – ٢٤ يونيو ١٩٥٨ لمناقشـة المشـروع وعرضـه للتصويت عليه[٢].

وخلال الفترة (٢ – ٢٣) يونيو ١٩٥٨ نشطت الدبلوماسية المصرية لتهيئة المناخ لرفض مشروع المعونة؛ واستخدمت في ذلك الإذاعة المصرية وعددًا مـن الصحف المصرية والسودانية، كما كثف السفير والملحقان العسـكري والصـحفي لقاءاتهما مع مختلف القوى السياسية والحزبية والشعبية؛ وعلى أثر ذلك التقى محمد أحمد محجوب وزير الخارجية السودانى بالسفير سيف اليزل فى ١١ يونيو ١٩٥٨ وأشار إلى "أن حكومته تطلب استبعاد الملحقين الصحفي والعسكري؛ فالثابت لـدينا أن الأخير له اتصالات بعدد من الشخصيات خارج نطاق عمله، حيث شوهد مرارًا يجتمع بضباط الجيش المحالين إلى الاستيداع أو على المعاش، كمـا أنـه يتصـل

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٢، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ٧ يونيو ١٩٥٨؛ بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٥٨م.

(٢) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

بالمبعدين من ضباط البوليس، وهذا الأمر له خطورته على الأمن الداخلي للدولة، كما أنه يدفع مبالغَ ضخمةً لبعض السودانيين ولعدد كبير من رجال الأحزاب بعضهم من حزب الأمة. أما المستشار الصحفى فإنه يتصل بالصحفيين الموالين لمصر ويملى عليهم المقالات ويوجههم توجيهًا يتفق مع سياسة مصر"، رفض السفير تلك الاتهامات وأكد على عدم معرفة الملحق العسكري غير مدير عمليات الجيش السوداني فقط، وما عدا ذلك فهو محض افتراء، فاقترح المحجوب نزول الملحقين إجازة إلى القاهرة ثم لا يعودان بعدها إلى الخرطوم(١).

وفي الإطار نفسه التقى على عبد الرحمن الأمين بالسفير سيف اليزل فى ١٣ يونيو ١٩٥٨ وأشار إلى أن مجلس الوزراء عقد جلسةً غير عادية -مساء اليوم السابق- بدأت بسؤاله عما حدث في موضوع الوساطة بين السودان والجمهورية العربية(٢). وأن الجلسة سرعان ما انقلبت على القاهرة وسياستها، وأن البعض يأخذ عليها: أولا: اتصال المستشار الصحفى بالصحف السودانية وتمويلها ماديًا وأدبيًا لنشر مقالات ضد السودان وفى صالح مصر وسياستها وأن صحيفتي التلغراف

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠ ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) كان مجلس الوزراء السودانى قد عقد جلسة غير عادية لمناقشة توتر العلاقات المصرية - السودانية فى الأول من يونيو ١٩٥٨م وفوض على عبد الرحمن بصفته صديقًا لمصر للاتصال بالسفارة المصرية لإنهاء حدة التوتر القائمة بين البلدين، وطلب المجلس منه أن يطلب من القاهرة: إيقاف إذاعة ركن السودان، وامتناع الصحف المصرية عن نشر المقالات ضد الحكومة السودانية وأفرادها أو أى بيانات تسيء إليها وإلى عبد الرحمن المهدى. من الملاحظ أن توترت العلاقات بين مصر والسودان ترجع إلى عدة أسباب فبالإضافة إلى علاقة القاهرة بالأحزاب السودانية كانت هناك أسباب أخرى من أهمها: مشكلة منطقة حلايب، وتدخل القاهرة فى مشروع المعونة الأمريكية، والخلافات حول اتفاقية مياه النيل، وكذا دخول الخرطوم طرفا فى الحرب العربية الباردة بين القاهرة وعدد من العواصم الأخرى، بالإضافة إلى محاولة الدول الغربية وإسرائيل استقطاب الخرطوم للدخول فى بعض الأحلاف الإقليمية لمحاصرة وعزل الجمهورية العربية المتحدة عربيًا وإقليميًا. وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة٣٢٠، ملف٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ الأول من يونيو ١٩٥٨.

والزمان اكبر دليل على ذلك، ثانيًا: اتصال الملحق العسكري بالسياسيين ورجال الجيش وبعض ضباط البوليس. ثالثًا: اتصال السفارة بالعمال وتشجيعهم على القيام بأعمال ضد الحكومة وصرفها إعانات لهم للاستمرار فيها. رابعًا: قيام موظفي الريِّ المصري في الخرطوم وملكال بنشاط سياسي كبير. خامساً: عدم وجود ما يبرر استمرار إذاعة ركن السودان[1]. وعلق السفير سيف اليزل على تلك الاتهامات بأنها عارية عن الصحة فبخصوص الصحافة "فهل مثلًا لأن الدكتور عقيل والدكتور محيى الدين صابر والأستاذ محمد أمين حسين من أنصار السياسة المصرية ويحررون في الزمان أصبحت صحيفتنا؟ وهل لأن صالح عرابي ذو ميول مصرية أصبحت صحيفة التلغراف لنا؟ كما أن الملحق العسكرى لم يجتمع بأحد من ضباط الجيش أو ضباط البوليس المبعدين، وكل ما عند الحكومة ما هو إلا تلفيق من رجال المباحث، يضاف إلى ذلك وجود الملحق العمالي في إجازة منذ مدة، ونشاط الري المصري أبعد ما يكون عن السياسة، وما إذاعة ركن السودان إلا إظهار لمدى ما تكنه مصر للسودان من تقدير"[2].

وأشار على عبد الرحمن -خلال اللقاء- أيضًا إلى أن محمد أبو سن دفع بصديقه الدكتور السيد عبد الهادي وأمده بالمستندات ليقدم سؤالًا إلى وزير الداخلية في البرلمان عن المرتبات التي تدفعها دولة معينة لبعض السودانيين وكذا الإعانات التي تدفعها لبعض الصحفيين، ويقال أن لديه كشفًا بالأسماء ومقدار ما يحصل عليه كل منهم من مرتبات شهرية أو دورية، وكذا أسماء الصحفيين والصحف، وأنه قد يزجّ باسم الملحق العسكري المصري علنا في البرلمان، فأكد السفير على أهمية سحب ذلك السؤال إذ أنه سلاح ذو حدين، ربما يصيب حزب الأمة أكثر مما يصيب أيَّ حزب آخر، وخلال اللقاء طلب علي عبد الرحمن أن تدفع له إعانة شهرَيْ يوليو وأغسطس مقدمًا أثناء انعقاد البرلمان حتى يأخذ كل نائب نصيبه؛ إذ بدا على بعضهم الملل من سوء حالتهم المالية، ولذلك هددوا بالانضمام إلى حزب الأمة،

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة٣٢٠، ملف٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

واقترح سيف اليزل على الخارجية المصرية ضرورة صرف إعانات مالية عاجلة لهؤلاء النواب؛ وخاصة مع تلويح كل من حزب الأمة والسفارة الأمريكية برشاوى ضخمة في مقابل تمرير المعونة(١).

وأكد على عبد الرحمن الأمين للسفير سيف اليزل بأن مجلس الوزراء قرر عرض مشروع المعونة الأمريكية على الهيئة البرلمانية للأحزاب المؤتلفة فى جلسة خاصة يوم ١٥ يونيو؛ ولهذا السبب قرر حزب الشعب عقد اجتماع في الغد – ١٤يونيو– لهيئته البرلمانية لاتخاذ موقف محددٍ تجاه مشروع المعونة قبل ذلك الاجتماع؛ فهناك جناح من الحزب يوافق عليها كما هي على رأسه ميرغني حمزة وأبو سن والسيد عبد الهادي وسرور الرملي، وهناك قلة أخرى ترفضها رفضًا تامًّا، بينما معظم أعضاء الحزب يقبلونها إذا استبعد منها بنود اللاسلكي والمطارات والمخابرات وما من شأنه صبغها بالصبغة العسكرية. غير أن سيف اليزل رأى أن عقد ذلك الاجتماع ربما يؤدي فى النهاية إلى الاتفاق على تمرير مشروع المعونة بأيِّ صيغة، وأنه من الأفضل رفض ذلك الاجتماع، وعلى ذلك رفض على عبد الرحمن في اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب الشعب حضور اجتماع الهيئة البرلمانية للأحزاب المؤتلفة؛ حيث أكد بأن "ما يطلبه عبد الله خليل شاذ وغير دستوري لأنه يربط حزب الشعب بقرارات الهيئة البرلمانية المؤتلفة"(٢).

وعقب انتهاء ذلك الاجتماع التقى السفير سيف اليزل على وجه السرعة بالملحق العسكري –الرائد جمال شعير– مؤكدًا على أن السؤال الذي قدَّمه الدكتور أحمد السيد عبد الهادي للبرلمان قد يكون الغرض منه الزج باسم الجمهورية العربية في مجلس النواب السوداني، فأكد شعير على أن أبو سن لن يفعل ذلك، حيث توسط منذ فترة بسيطة لكي تدفع السفارة لجريدة صوت السودان إعانتها عن شهر فبراير ١٩٥٨، فعلق السفير "ربما كان يود معرفة المبلغ تمامًا أو ليتأكَّد من ذلك ليتخذ منه

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة٣٢٠، ملف٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

سلاحًا ضدَّنا، ومن ثم يجب الاحتراس خاصة فى هذه الآونة"[١].

وبعد ذلك التقى السفير سيف اليزل ومعه الملحق العسكرى في اليوم نفسه – ١٣ يونيو ١٩٥٨– بعدد من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي –وهم إبراهيم الفقي ومبارك زروق والشيخ محمد أحمد المرضي– حيث أكد لهم سعي عبد الله خليل للتأثير على "حزبَي الشعب والأحرار، كما أشار إلى شكوى حزب الشعب الخاصة باتصالهم بنوابه –مثل على مليك من نواب الشرق– بقصد استمالتهم إلى جانبهم لرفض المعونة، وأنه من الأفضل التركيز على حزبَي الأمة والأحرار الجنوبي؛ وتطرق الحديث إلى موقف حزب الشعب من المعونة فتساءل مبارك زروق عن خطته لرفض المعونة، وهل سيستمر في السير وراء حزب الأمة؟ وماذا يفعل الشيخ على عبد الرحمن عندما يقيله عبد الله خليل؟[٢].

أما الشيخ محمد أحمد المرضي فطلب من السفير المصري التنسيق لعقد اجتماع يضم قيادة حزبي الشعب والوطني الاتحادي؛ لإزالة الشك وعدم الثقة بينهما؛ فرغم استحواذ الاتحادي على أغلبية كبيرة داخل مجلس النواب فإنه لا يسعى لتشكيل الوزارة لتدهور الحالة الاقتصادية، "وأن الحزب يودّ أن يقف حزب الشعب معه في رفضه المعونة الأمريكية، وفي المقابل ندعمه ليشكل الوزارة بمفرده، وأن استمرار مهادنة الحزب الوطني الاتحادي لأفعال حزب الشعب يقضي بالتدريج على شعبيته. كما أن على الميرغني دائما ما يطلب المهادنة ثم يعمل ضدها، وأن حزب الشعب بتحالفه مع حزب الأمة خسر الكثير من شعبيته"، وأضاف أيضًا "يجب على القاهرة أن تطلق أيدينا لنستميل النواب من أي حزب لنعمل لصالح السودان ومصر". وقد وافق السفير سيف اليزل على ذلك وأضاف: "أعتقد أنَّ ذلك يساعد على إظهار حقيقة حزب الشعب الديمقراطي الذي تأثر عدد

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

كبير من نوابه بحزب الأمة حتى أصبحوا يميلون لقبول المعونة الأمريكية[١].

كان من الطبيعى أن يشير عبد الله خليل بأصابع الاتهام إلى القاهرة بأنها وراء مؤامرات حزبَي الشعب والاتحادي الوطني، وأنها تغذيهما وتوجههما حتى تزداد الحالة سوءًا؛ فيعمّ الاضطراب ويثور الناس عليه[٢]، وتضاعفت مخاوف خليل أكثر بعد أن وصلته تقارير عن تحرُّكات سرية يقوم بها موظفو سفارة الجمهورية العربية المتحدة بالخرطوم خاصَّة الملحقين العسكري والصحفي، إذ أشارت التقارير عن عقد لقاءات سرية بين الملحق العسكري وعدد من السياسيين ورجال الشرطة والجيش المبعدين، وأن الغرض من تلك الاجتماعات تدبير انقلاب عسكري، وأن الدوائر الأمنية السودانية رصدت تلك الاتصالات، وتعززت هذه الأنباء لديه إثر التحذيرات الأمريكية من تلك التحركات أيضًا؛ ولذلك طلبت الحكومة السودانية من القاهرة أكثر من مرة ترحيل الملحقَيْن العسكري والصحفي[٣].

وفي ١٤ يونيو ١٩٥٨ التقى السفير المصري مع عبد الرحمن نقد الله – وزير الخارجية السوداني بالنيابة- الذي أستفسر عن ما تم بخصوص كل من الملحقين العسكري والصحفي؛ فأكد سيف اليزل على أن الموضوع قيد البحث فى القاهرة، وتطرق الحديث أيضا إلى إذاعة ركن السودان؛ وما سبب تخصيص إذاعة خاصة للسودان من القاهرة، وكيف يكون لتلك الإذاعة مكتب داخل السفارة يتمتع بحصاناتها، فرد السفير بأنه إظهار لما تكنه الجمهورية العربية من عميق التقدير للسودان، فقال "ألا تكفى إذاعة صوت العرب الموجهة لجميع الدول العربية؛ وإلا فلماذا لا تقولون ركن العراق والأردن والسعودية وتونس"، وأشار إلى: "أن الركن

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائمقام (أ.ح) الملحق العسكرى محمد سعد الدين إلى السيد سفير الجمهورية العربية بالخرطوم، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥٨.

(٣) نفسه: محفظة السودان ٣٢٠، ملف ٧جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

يذيع مقتطفات من صحف المعارضة، وبها ما لا يصحّ أن يقال عن الحكومة، ولكنكم ترغبون في نشره على نطاق واسع"، فعلق السفير: "بأن جرائد الحكومة والنيل والأمة وأبناء السودان والناس كلها قذف وسبٌّ لمصر؛ فهل تظن أن نذيع منها ذلك، وهل فيها مقال واحد يستحق إذاعته؟"(١).

والتقى السفير محمود سيف اليزل خليفة بعبد الله خليل فى ١٥يونيو ١٩٥٨ حيث كرَّر الأخير ما ذكره وزير الخارجية ونائبه فيما يخصّ الملحقَين العسكري والصحفي وأكّد على أن هناك تقارير سرية من جهات عديدة تحذر من نشاطهما، وتطرق الحديث إلى إذاعة ركن السودان وأنّه لا داعي لها ومن الأفضل تعطيلها؛ لأن استمرارها يعدُّ تدخلًا في شئون السودان، وأنَّ رجال حزب الأمة -من الوزراء وغيرهم- يقولون "لماذا تسكت على المصريين وهم يعبثون بأمن البلاد في وضح النهار فيكتلون الجنوبيين ويشجعونهم على الفيدرالية، كما أنهم وراء معارضة حزبَي الوطني والشعب، وبذلك يشجعون الكلّ لتخلص منك ومن حزب الأمة، كما أنهم يساندون العمال والشيوعيين لبث الفوضى في البلاد لتقع ثورة أهلية"(٢).

اعترض السفير سيف اليزل على تلك التهم واصفًا إيَّاها بأنها أوهام من خيال قائلها لغرض خاص في نفسه وهو تعكير صفو العلاقات بين البلدين، والدليل على ذلك أن الملحق العمالي في إجازته السنوية بالقاهرة، وأما المستشار الصحفى فواجبه التعامل مع الصحف والصحفيين وتزويدهم بالأخبار، وأما ركن السودان فهو تقدير وإكبار له ولمحبته في قلوبنا، وأكد السفير في تقريره للخارجية المصرية بأن نهاية المقابلة كانت هادئة وودية لدرجة كبيرة، وأن عبد الله خليل اقتنع بتلك الإجابات؛ غير أنه فضل تغيير الملحقين العسكري والصحفي دون اتخاذ أية إجراءات أخرى.

وفي اليوم نفسه – ١٥ يونيو ١٩٥٨م – التقى السفير المصري بالوزير على عبد الرحمن حيث أكد الأخير على أن خليل أخبر مجلس الوزراء بما دار خلال

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ٣٢٠، ملف ٧جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

لقائه بالسفير المصري؛ إلا أن وزراء حزب الأمة ثاروا على تدخل مصر في شئون السودان، وتساءل البعض عن سبب وجود ملحق عمالي بالسفارة المصرية، وأن المجلس قرر إيقاف جميع النشرات وأفلام الدعاية التي تصدرها جميع السفارات أيًّا كان نوعها، كما طالب البعض رفض مشروع المعونة الروسية لولا تدخله[1].

وعقب ذلك اتخذت الحكومة السودانية عددًا من الإجراءات لتصعيد الموقف مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة منها: تسريبها إلى عدد من الصحف في ١٥يونيو ١٩٥٨ بأن مجلس الوزراء ناقش في جلسة طارئة الأوضاع الأمنية حيث اتهم جهات أجنبية بالتدخل في الشئون الداخلية، وأشارت كل التكهنات إلى أن القاهرة هي المتهم الأول[2]. فالتقى سيف اليزل بعلي عبد الرحمن -في اليوم نفسه- الذي أبدى دهشته لما نشرته الصحف لأنه يخالف الواقع تمامًا، وتساءل السفير كيف تسربت للصحف مناقشات مجلس الوزراء؟ واتهم وزراء حزب الأمة بفعل ذلك عن عمد وقصد، "ثم يدعي هؤلاء بأنهم يسعون لتحسين العلاقات بين البلدين"، وطالب

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ٣٢٠، ملف ٧جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نشرت جريدة الأيام فى ١٦يونيو ١٩٥٨ "الحكومة تتهم جهات أجنبية، وعلى عبد الرحمن ينقل رسالة من مجلس الوزراء إلى سيف اليزل"؛ وأشارت جريدة صوت السودان إلى بحث مجلس الوزراء موضوع أمن الدولة، وتصدر غلاف صحيفة الزمان عنوان "مجلس الوزراء يعقد اجتماعا فوق العادة ويتخذ قرارات خاصة بالأمن الداخلى"، أما العنوان الرئيسى لجريدة التلغراف فكان "الأمن الداخلى فى جلسة سرية لمجلس الوزراء". أما جريدة السودان الجديد فأشارت إلى "أن اجتماع مجلس الوزراء ناقش النشاط الأجنبي فى السودان، فانتقد نشاط القاهرة وانتدب على عبد الرحمن للحديث مع السفير، أما جريدة الميدان فتصدرها عنوان: "ماذا بين السودان والجمهورية العربية المتحدة؟، مجلس الوزراء يناقش تدخلًا مزعومًا من قبل مصر وعلى عبد الرحمن يعارض وينتدب لمقابلة السفير سيف اليزل". انظر: وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن مقابلة بعض الشخصيات السودانية، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

سيف اليزل بأن يصدر بياناً من مجلس الوزراء السوداني ينفي فيه ما جاء بالصحف(١).

وفي تصعيدٍ آخرَ من قبل الحكومة السودانية وحزب الأمة قام النائب مختار الأهم بتوزيع كتاب أصدرته الحكومة العراقية فيه سب وقذف للجمهورية العربية داخل البرلمان السوداني؛ فالتقى سيف اليزل بالوزير محمد أحمد محجوب بالخارجية السودانية فى ١٧ يونيو ١٩٥٨، واعترض أولا على ما نشرته الصحف السودانية بخصوص اجتماع مجلس الوزراء، وثانيًا على ما حدث داخل البرلمان السوداني، مؤكدًا بأن "العلاقات بين الدول ليست مجالها صفحات الجرائد بل لها طرقها الخاصة الصحيحة، وأنه بينما يتحدث الساسة هنا عن سياسة السودان الحيادية بين الدول العربية نجد العكس؛ فأين ذلك الحياد المزعوم؟" فأكد الوزير بأن ما نشر فى الصحف السودانية محض اختلاق، وأنه لم يسمع بموضوع ذلك الكتاب، وأنه سيبحث ذلك الموضوع في الحزب ومع رئيس الوزراء. وخلال اللقاء أشار المحجوب إلى اتخاذ مجلس الوزراء قرارًا بإيقاف جميع النشرات والأفلام الدعائية التي تصدرها كل السفارات، وأن الوزارة تفكر جديًا في إغلاق جميع مكاتب الملحق العسكري أسوةً بما فعلته ليبيا(٢). ويبدو أن الحكومة السودانية اتخذت ذلك القرار بعد مماطلة الجمهورية العربية المتحدة في سحب الملحقَين العسكري والصحفي وتزايد نشاطهما في الخرطوم.

الجدير بالذكر أن حكومة عبد الله خليل كانت قد بدأت بتصعيد الموقف مع مصر وذلك بمحاولة تكوين جبهة داخل جامعة الدول العربية لإدانة ما أسمته بالتدخل المصرى في لبنان، إذ أشارت محطة الإذاعة البريطانية إلى أن مندوبي السودان والعراق سوف يهددا في اجتماع ليبيا بالانسحاب من الجامعة، إذا لم تتخذ

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن مقابلة بعض الشخصيات السودانية، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

قرارًا بشأن شكوى لبنان[١]، كما بعث عبد الله خليل إلى الحبيب بورقيبة -رئيس الجمهورية التونسية- بشأن التعاون بين البلدين في مؤتمر أكرا حتى لا يصبح المؤتمر وسيلة لتحقيق الأطماع الخاصة لمصر[٢].

وفى ١٨ يونيو ١٩٥٨ أرسل كل من علي الميرغني ومحمد عثمان الميرغني إلى سفارة الجمهورية العربية الدكتور احمد السيد أحمد -من أعضاء حزب الشعب- للقاء السفير سيف اليزل حيث تطرق الحديث إلى موقف الحزب من مشروع المعونة الأمريكية وأن الغالبية العظمى التى كانت ترى الموافقة عليها بعد تعديلها أصبحت ترفضها، "وأن البرلمان سيرى فى جلستي ٢٣، ٢٤ يونيو ١٩٥٨ جرأةً لم يتعودها حزب الأمة"، وأكد أن هناك تنظيمًا جديدًا قويًّا بدأ يقف على قدميه داخل الحزب يدعم الشيخ على عبد الرحمن عدده نحو عشرين نائبًا، وأن محمد عثمان الميرغني يشجع ذلك ويباركه حتى ولو أدى ذلك إلى فض الائتلاف مع حزب الأمة، رغم رفض علي الميرغني ذلك. وأن اللجنة العليا للحزب تدرس جميع الاحتمالات للالتقاء بالحزب الوطني الاتحادي عندما ينفض الائتلاف الحكومي القائم الذي قربت نهايته[٣]. وتطرق الحديث أيضًا إلى مبلغ الربع مليون جنيه الذي قيل أن زين العابدين صالح[٤] أحضره من بيروت، فأكد الدكتور احمد السيد أحمد بأن هذا المبلغ ومبالغ أخرى يلوّح بها حزب الأمة لتمرير مشروع

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ٧ يونيو ١٩٥٨، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٥٨م.

(٢) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٨، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ١٦ أبريل ١٩٥٨، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) زين العابدين صالح ضابط سابق فى الجيش السودانى وهمزة الوصل والاتصال السياسى بين عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الأنصار وبين الصاغ صلاح سالم إبان توليه مسؤولية شئون السودان قبيل استقلاله عام ١٩٥٦م انظر: يوسف الشريف: السودان وأهل السودان، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٥٥.

المعونة، وكذا تعيين عبد الرحمن المهدى رئيسًا للدولة[١]. ثم أكد حاجة كل من على الميرغني ومحمد عثمان الميرغني الشديدة لإعانات مالية عاجلة[٢].

جدير بالذكر أنه رغم العلاقات القوية التي ربطت الحكومة المصرية مع حزب الشعب إلا أن موقف على الميرغني -الزعيم الروحي لحزب الشعب- من المعونة الأمريكية اتسم - حتى ذلك الوقت- بالغموض والتضارب أيضًا[٣]؛ فبينما أكد محمد أحمد المرضي للسفير سيف اليزل أن الميرغني صرَّح في جلسة خاصة وبحضور الشيخ على عبد الرحمن "أن المصريين يريدونه مخلب قطٍ للقضاء على عبد الرحمن المهدي، وأن ذلك لن يكون"؛ فإن على عبد الرحمن ينفي تلك الواقعة، وأكد للسفير أن ما صرح به هو "أن مصر تتباعد عن السودان في الوقت الذي يندفع فيه حزب الأمة نحو الغرب، وربما يكرر ذلك في السودان مأساة لبنان وكوريا"[٤]. وعلى أثر ذلك التقى السفير سيف اليزل بمحمد أحمد الميرغني مشيرًا إلى أن "مواقف السيد علي تتناقض مع سياسة حزب الشعب التي تهدف إلى توثيق العلاقات مع القاهرة، ويتناقض أيضًا مع السياسة التي يعتنقها علي عبد الرحمن، ويؤمن بها غالبية أعضاء حزب الشعب؛ فأكد الميرغني على استمرار تحالف حزبه مع الجمهورية العربية المتحدة[٥]. ويبدو أن سبب هذا التضارب -وربما التناقض- فى موقف على الميرغني قصد به أن تصل تصريحاته إلى القاهرة بعد أن رفضت منحه المعونة المالية التي أرسل في طلبها أكثر من مرة.

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٤) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية عن تطور الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٥) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

وفي لقاء بين على عبد الرحمن والسفير سيف اليزل فى ٢١ يونيو ١٩٥٨ أشار الأول إلى أن مجلس الوزراء كاد يرفض المعونة السوفيتية لولا تدخله، وأن الحكومة وافقت أخيرًا على أن الدخول في مباحثات مع موسكو، أما عن المعونة الأمريكية فقد طلب رئيس الوزراء – مرة أخرى – عقد اجتماع للهيئة البرلمانية للأحزاب المؤتلفة لبحثها؛ فرفض على عبد الرحمن ذلك ووصف الإجراء بأنه شاذٌ وغير دستوري. واتفق السفير معه -خلال اللقاء- بأن حزب الاتحاد الوطني سيقوم بالمعارضة الشديدة لمشروع المعونة والهجوم العنيف عليها في مجلس النواب، وفي نهاية الجلسة سيقوم أحد أعضاء حزب الشعب بطلب تأجيل النظر فيها على أن تعرض مع المعونة السوفيتية في نوفمبر ١٩٥٨"(١) .

واستخدمت الجمهورية العربية المتحدة أيضًا أدوات الضغط الشعبي السوداني لتعطيل التصديق على مشروع المعونة الأمريكية ومهاجمة الحكومة السودانية الموالية للغرب، وذلك بتوضيح أهداف ومبادئ السياسة الخارجية للقاهرة، وأنها لا تسعى إلى الهيمنة على المنطقة -كما يدعى البعض- ولكن تهدف إلى محاربة الاستعمار بكل أشكاله من تحالفات ومعونات، كما تهدف إلى حماية المنطقة من صراعات الحرب الباردة، واستخدمت القاهرة في ذلك الضغط الاقتصادى ورجال الري المصري بالسودان والنقابات والصحف السودانية الموالية لها بالإضافة إلى إذاعتي صوت العرب وركن السودان.

كان العامل الاقتصادي أحد الأدوات التي استخدمتها القاهرة للضغط على الخرطوم لرفض مشروع المعونة الأمريكية حيث أصدرت الأولى عددًا من القرارات فى عام ١٩٥٨ لوقف استيراد عدد كبير من السلع السودانية كانت مصر السوق الرئيسة لها منها: البلح والماشية والجمال ولب البطيخ والسمسم، مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية بمناطق عديدة بالسودان؛ ومن ثمَّ طالب منتجو تلك السلع وكذا الصحف السودانية على اختلاف نزعاتها تسوية المسائل المعلقة بين السودان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة، حتى يمكن تصريف السلع السودانية

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨م.

التي ليس لها سوق إلا فى الإقليم المصري[١].

ولعبت النقابات السودانية -وخاصة نقابات العمال- دورًا كبيرًا في معارضة مشروع المعونة الأمريكية داخل الشارع السوداني، إذ كانت القاهرة تقدم لتلك النقابات مساعدات مالية كبيرة ؛ فيذكر سكرتير اللجنة العمالية "بأن مصر كانت ترسل الأموال والنفقات السرية لنقابات العمال"[٢]، ومن ثَمَّ تعدَّدت المظاهرات التي نظمتها تلك النقابات، كما استخدمت القاهرة أيضًا صحيفة الطليعة الخاصة بالنقابات، وتابعت تلك الجريدة مراحل التصديق على مشروع المعونة، كما دأبت على مهاجمة السفارة الأمريكية[٣].

وكان رجال الريِّ المصري أحد الأدوات التي استخدمتها القاهرة في التأثير على الشعب السوداني لرفض المعونة، فهؤلاء -كانوا ولا زالوا- الورثة الطبيعيين لخبرات القادة والضباط المصريين في فهم شئون السودان والتعامل الحميم مع شعبه؛ وذلك لأن طبيعة عملهم في مراقبة مقاييس نهر النيل ومناسيبه ومتابعة تنفيذ مشروعات الري فرضت عليهم الإقامة والتعامل مع الناس، وكانت استراحات الري المصري يوميًّا ملتقى لعلية القوم والبسطاء في شمال وجنوب السودان. ولعل ما يؤكد نجاحهم فى القيام بمهام الدبلوماسية الشعبية أن حركات التمرد التي اجتاحت الجنوب منذ عام ١٩٥٥م لم تحاول أبدًا الاعتداء على حياتهم أو تدمير استراحاتهم أو نهب ممتلكاتهم[٤]. وقد ناقش مجلس الوزراء السوداني نشاطهم السياسي فى الخرطوم وملكال فى جلسة خاصة بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٥٨، وطالب بخفض عددهم أكثر من مرة، غير أن القاهرة دائما ما كانت تؤكد أنهم أبعد ما يكون عن السياسة[٥].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ١١٧٦، ملف ١٨/٣٦٧/٤٧م، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن أثر المعونة الأمريكية وقرض البنك الدولى على سياسة الجمهورية العربية تجاه السودان بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٨.

(٢) مصطفى كمال عبد العزيز: المرجع السابق، ص ١٦٥ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية تقرير من المكتب الصحفى عن المدة (٢٢ يونيو – ٥ يوليو) ١٩٥٨؛ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(٤) يوسف الشريف: المرجع السابق، ص ٣٠٩ .

(٥) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧جـ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل الوزارة عن الأوضاع فى السودان بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨.

مثلت صحف المعارضة السودانية أحد أهمِّ الأدوات التي اعتمدت عليها القاهرة فى تنفيذ سياستها تجاه مشروع المعونة الأمريكية؛ فشنت تلك الصحف حربًا إعلامية شرسة على المشروع قبل وأثناء عرضه على البرلمان، ولعب الملحق الصحفى المصري دورا مؤثرا فى ذلك المجال فقام بالاتصال بالصحف الموالية لمصر وتمويلها وإعانتها ماديًّا وأدبيًّا وتوجيهها سياسيا. ويجب التأكيد على أن تلك الصحف كانت ذات ميول إيديولوجية تتفق مع الفكر القومى للسياسة الناصرية، وأنها هاجمت المعونة بدافع من وطنيتها. ومن تلك الصحف التلغراف والزمان وصوت السودان والعلم، وكذلك الصحف اليسارية مثل الميدان والصراحة[1].

وكانت القاهرة تهدف من تلك الحملة الإعلامية توضيح أضرار المعونة الأمريكية على المجتمع السوداني، كما كانت أحد أدواتها التي استخدمتها فى بذر شقة الخلاف بين حزبي الائتلاف الحكومي، وذلك بتشجيع حزب الشعب على رفض المعونة صراحةً، أو فض الائتلاف، كما كانت تهدف إلى شد أزرِ جناح علي عبد الرحمن داخل حزب الشعب، واستخدمتها أيضا فى التأثير على حزب الأحرار الجنوبى لرفض المعونة، وركزت تلك الصحف هجومها على المشروع الأمريكي قبل عرضه بأيام قليلة على البرلمان.

وفي هذا الإطار نشرت بعض الصحف عددًا من المقالات هاجمت فيها مشروع المعونة والأهداف الأمريكية المستترة ورائها وأنواع الضغوط التي تمارسه واشنطن لقبولها، ومن تلك الصحف جريدة العلم -لسان حال الحزب الوطني الاتحادي- التي نشرت مقالا افتتاحيًّا فى ٢٣ يونيو ١٩٥٨ تحت عنوان " اقبلوا المعونة الأمريكية وإلَّا" جاء فيه: كانت الحجة الوحيدة التى يتذرع بها المنتفعون بالمعونة هي أنها غير مشروطة وأنها بوضعها الراهن لا تمس استقلالنا، ويبدو أن العناية الإلهية دفعت بالولايات المتحدة إلى كشف بعض أوراقها؛ فبعد أن أحست بالمصير الذى تتردى فيه اتفاقيتها والنتيجة السيئة التى تنتظرها فى البرلمان تنمرت وبدأت ترسل إنذاراتها وتهديداتها". وفي اليوم التالي - ٢٤ يونيو ١٩٥٨ - نشرت الجريدة نفسها مقالًا جاء فيه: "لماذا كل هذا الإصرار من قبل واشنطن ولماذا هذا الثقل من قبل كافة الأحزاب الوطنية باستثناء حزب واحد؟ ...

---

(١) المصدر نفسه.

ارفضوا المعونات وترفعوا عن هذا الاستجداء المخزي". وفى اليوم نفسه نشرت جريدة التلغراف مقالًا افتتاحيًّا تحت عنوان "يوم الوطنية" جاء فيه: "أن سياسة المعونة قد تبدو أنَّها لوجه الله إذ أنها غير مشروطة؛ فالولايات المتحدة لا تطلب شروطًا في بعض الحالات لأنها تريد التسلل، ومتى تسللت سهل الأمر، المهم أن ترتبط معهم البلدان المتخلفة، .. ويصبح اقتصادها في يد واشنطن"(١).

وتناولت الصحف التضارب والتردد الذي أصاب حزب الشعب تجاه مشروع المعونة؛ فنشرت جريدة التلغراف مقالاً افتتاحيا بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٥٨ تحت عنوان " يا حزب الشعب ... يمين أو يسار " جاء فيه: "هذا الحزب يتنازعه اليوم تيارات قاسية عنيفة فإن بعض العناصر التي تحاول إرضاء الغرب وتحاول هزيمة التيار الحر، ومن المؤسف أنَّ البعض يرى الإبقاء على التحالف بين حزب الشعب وحزب الأمة يجب أن يعلو على كل اعتبار ولو كان قبول المعونة"(٢). بينما نشرت جريدة الأيام المستقلة –فى اليوم نفسه– مقالاً بعنوان "حزب الشعب والمعونة الأمريكية" جاء فيه: "موقف حزب الشعب الديمقراطي من المعونة ما زال حتى كتابة هذه الكلمات متأرجحًا..، ومما يؤسف له أن هذا التناقض لا ينحصر في هيئة الحزب العامة أو البرلمانية فحسب بل يمتد إلى رجاله وزعمائه داخل صفوف الحكومة". أما جريدة الصراحة اليسارية فنشرت مقالاً افتتاحيًّا –فى اليوم نفسه– تحت عنوان " الموقف اليوم فى يد السيد على الميرغني.. وصار له حق الفيتو"، وأشارت الجريدة فيه إلى محاولات الضغط عليه من قبل حزب الأمة، ومن قبل جناح أبو سنة.

وتابعت الصحف الضغوط التي تعرَّض لها حزب الأحرار الجنوبي؛ فنشرت جريدة الزمان فى ٢٤ يونيو ١٩٥٨ تحت عنوان " رفض الجنوبيين المعونة عمل وطني" جاء فيه: "ما زالت معركة المعونة في داخل البرلمان وخارجه على أشدها ولا نعد مبالغين إذا قلنا أنها من معارك الحركة الوطنية الحاسمة وجزء من معارك

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٧، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، تقرير من المكتب الصحفى عن المدة (٢٢ يونيو – ٥ يوليو) ١٩٥٨؛ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(٢) المصدر نفسه.

الحرية والقومية العربية، وتحاول الدوائر الرجعية الاستعمارية التأثير على كتلة النواب الجنوبيين لقبول المعونة الأمريكية"[١].

وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٨ عرض مشروع المعونة الأمريكية على مجلس النواب السوداني لمناقشته تمهيدًا للتصديق عليها وبررت الحكومة قبولها المشروع "بأن موارد البلاد لا تكفى لتمويل مشاريع الإنشاء والتعمير، والمبالغ اللازمة لإتمام الحد الأدنى من مشاريع التعمير فى فترة الخمس السنوات المقبلة تقدر بمبلغ ١٣٧ مليون من الجنيهات، والبلاد في حاجة ماسَّةٍ إلى ١٠٢ مليون جنية لتنفيذ الحد الأدنى من مشاريع الإنشاء والتعمير؛ لذلك لابدَّ من إيجاد موارد خارجية، وهكذا أقدمت الحكومة على توقيع اتفاقية المعونة مع حكومة الولايات المتحدة"[٢].

وخلال الجلسة وتطبيقا للاتفاق السابق الذي تم بين على عبد الرحمن والسفير سيف اليزل هاجم نواب حزب الاتحاد الوطنى اتفاقية المعونة الأمريكية بشراسة؛ فوصفها إسماعيل الأزهري بالاستعمار وعدد أضرارها على السودان وطالب برفضها وأيده فى ذلك عدد كبير من النواب، أما النائب مبارك زروق -من حزب الاتحاد الوطنى- فذكر أن مشروع المعونة لا يحدد فى جملته عدد الخبراء ولا المشروعات التى ستنفذ ولا جملة المبالغ التى ستصرف من الجانبين[٣]. وعقب ذلك عارض النائب الفتح عبود -حزب الشعب الديمقراطى- مشروع الاتفاقية واقترح تأجيل المناقشة[٤]؛ فوافق المجلس على الاقتراح على أن يعاد عرضها فى جلسة ٣

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٧، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، تقرير من المكتب الصحفى عن المدة (٢٢ أكتوبر – ٥ يوليو) ١٩٥٨؛ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(٢) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٣) أيمن كمال أمين السيد: المرجع السابق، ص ١٣.

(٤) جديرا بالذكر أن تأجيل مناقشة مشروع المعونة الأمريكية كان تطبيقا لقرار من الجهات العليا لحزبي الحكومة بعد الاجتماع الطارئ الذي عقد أثناء مناقشة المعونة فى مجلس النواب، والذي انتهى إلى الوقوف بجانب المعونة على أن تجرى بعض التعديلات تلحق ببروتوكول خاص يصبح جزءا من الاتفاقية، وهكذا اضطرت الحكومة السودانية للتراجع أمام قوة المعارضة إلى تأجيل النظر فى مشروع اتفاقية المعونة بعد أن وضح اختلاف حزبي الحكومة حولها. وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال محمد سامى إلى وكيل وزارة الخارجية عن تقرير من المكتب الصحفى عن الفترة من ٢٢ يونيو إلى ٥ يوليو ١٩٥٨م، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

يوليو ١٩٥٨(١).

وعلقت الصحف الموالية للجمهورية العربية المتحدة على ما دار في البرلمان؛ فنشرت جريدة الزمان مقالًا افتتاحيًّا تحت عنوان "انتصار الشعب السوداني" بتاريخ ٢٦يونيو ١٩٥٨ جاء فيه: "للدفاع السوداني ثلاثة معالم تاريخية هي الجمعية التشريعية، ومشروع إيزنهاور، وأخيرًا المعونة الأمريكية، فانتصر في الجمعية التشريعية وحقق الاستقلال، وانتصر على مشروع أيزنهاور فنجا من مصير كمصير لبنان.. وانتصر الشعب السوداني أمس ضدَّ المعونة واضطرَّ المدافعون عن حياضه للتراجع أمام القوة الشعبية فتأجَّلت مناقشة مشروع المعونة"(٢).

وقد أكَّد تقرير للملحق العسكري المصري بأن كل من السفارة الأمريكية وحزب الأمة نشطا للدفاع عن مشروع المعونة، فجرت اتصالات عديدة بين زعيمي حزب الأمة وحزب الشعب قرر الأخير على إثرها عدم رفض المعونة الأمريكية مباشرة وطرح حل وسط(٣) يتمثل فى إدخال تعديلات جوهرية عليها(٤). حيث اجتمع على الميرغني مع كل من الصديق المهدي والسفير الأمريكي وخرج

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شكل حزب الشعب لجنة من سبعة أعضاء لمناقشة مشروع المعونة والتي رفضتها بشكلها الأول ووضعت عليها عددا من التعديلات، وعقب ذلك قامت لجنة من وزراء الحزب بإجراء تعديلات على تعديلات اللجنة، دون عرضها على مكتب الحزب -هو أعلى جهاز سياسى في الحزب-، ولما عرضت تلك التعديلات على الحكومة لم تقبلها كما هي وإنما عدلتها إلى "تفسيرات" كما جاء فى خطاب وزير الخارجية السوداني إلى الحكومة الأمريكية، ورغم ذلك لم يحدد الخطاب بدقة نوع المشروعات التى سوف تصرف فيها المعونة؛ حيث جاء نص الخطاب مبهمًا وغامضًا مما يعطى فرصة إضافة مشروعات أخرى كالمطارات وما يلحق بها. انظر: وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٣جـ ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التقرير الصحفي خلال الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

(٤) نفسه: محفظة السودان١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية تقرير من المكتب الصحفى عن المدة (٢٢ أكتوبر – ٥ يوليو) ١٩٥٨؛ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

اللقاء "ببروتوكول" لا يمت للتعديلات التي طالب بها حزب الشعب بصلة بل يأتى بالاتفاقية كما هي، وهو ما أسماه وزير الخارجية السوداني شرحًا لبعض العبارات، ثم ترك الميرغني نواب حزبه ليفاجئوا بالمشروع في مجلس النواب(١).

ويبدو أن تغير موقف الميرغني من مشروع المعونة يرجع إلى عدة أسباب منها: الدور الذي لعبه جناح أبو سن داخل الحزب، وخوفه على انتهاء الائتلاف الحاكم، وذلك بتحالف حزب الاتحاد الوطني مع حزب الأمة، كما لعبت الأموال الأمريكية التي لوح بها السفير الأمريكي والصديق المهدي دورًا حاسمًا في ذلك. في الوقت الذي لم يشعر فيه بأن القاهرة تسانده بقوة - على حد وصف على عبد الرحمن- حيث طالب بمعونات مالية عاجلة أكثر من مرة. ويلاحظ هنا أن السفير محمود سيف اليزل كان دائما فى تقاريره المختلفة يؤكد على أهمية أن يشعر الميرغني بمساندة القاهرة له حتى لا يرتمي نهائيًا في أحضان حزب الأمة(٢).

وقبل يومٍ واحدٍ من عرض مشروع المعونة الأمريكية على مجلس النواب صعَّدت حكومة عبد الله خليل المواقف ضد القاهرة؛ فقامت بتعلية المياه فى خزان سنار فى ٢ يوليو ١٩٥٨ لتجربة ترع المناقل، مما شكل خرقا لاتفاقية مياه النيل التي تنص على أن خزان سنار يبدأ فى تخزين مياهه ابتداءً من يوم ١٥ يوليو من كل عام مما سبب خسائر هائلة للزراعة المصرية(٣)، وكانت الحكومة السودانية قد تشددت خلال اللقاءات التي عقدت بين الجانبين المصري والسوداني خلال عامَي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ بشأن تعديل اتفاقية النيل ١٩٢٩(٤).

وعندما أعيد عرض مشروع المعونة الأمريكية على مجلس النواب فى الثالث

---

(١) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٣جـ ٢، التقرير الصحفى من القائم بالأعمال إلى وكيل الوزارة عن الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن الموقف السياسي في السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التقرير الصحفى، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(٤) المصدر نفسه.

من يوليو ١٩٥٨ بصيغته المعدلة وبعد مناقشته من جانبي الحكومة والمعارضة قدم رئيس المجلس اتفاقية المعونة للتصويت حول قراءتها الثانية مع انتظار رد الحكومة الأمريكية على التعديلات(١)، وأجاز المجلس مشروع المعونة بأغلبية ١٠٤ صوتًا ضد ٥٧ صوتًا، ونجحت المعارضة في تأجيل القراءة الثالثة لجلسة ٧ يوليو ١٩٥٨، وفي تلك الأثناء كانت المصفحات العسكرية تجوب الشوارع وحول البرلمان، وخلال الجلسة ألقى وزير الخارجية بيانًا أكَّد فيه على أن قبول المعونة لا يؤثر على حياد السودان وعلى حقه فى انتقاد موقف الحكومة الأمريكية وحلفائها، وأن الخرطوم بعثت بتفسيراتها للنقاط التي أثارتها المعارضة للحكومة الأمريكية؛ فإذا لم توافق على تلك التفسيرات اعتبرت الاتفاقية لاغية(٢).

وخلال الجلسة واستمرارًا لنهج الخرطوم فى تصعيد المواقف تجاه القاهرة قام الدكتور سيد عبد الهادي بتفعيل سؤال كان قد قدمه إلى وزير الداخلية عن الخيانة العظمى والتدخل الأجنبي في السودان، وهل لدى سيادته معلومات بأن هناك دولة معينة لها مطامع في البلاد وتدفع مرتبات لعدد من السودانيين والصحف ودور النشر والدعاية -وكان ذلك تلميحًا إلى الدور المصري- فأجاب الوزير على السؤال كتابة مؤكدًا على أنَّ هذا الأمر موضع اهتمام الحكومة، وأنها اتخذت كل الخطوات الاحتياطية، ولكن لاعتبارات تتعلق بالأمن وسلامة الدولة يرى عدم الإعلان عنها(٣).

وفى لقاء بين سيف اليزل وعلى عبد الرحمن أكد الأخير على أنه رغم إجازة مشروع المعونة فى القراءة الثانية فإنه مازال يأمل فى إقناع زملائهم بالانضمام إليه؛ وإقناع الميرغني بترك الحرية لهم للتصويت حسب رغباتهم، وطلب من القاهرة صرف مكافأة عاجلة مقدارها ألف جنيه لكل نائب ليصوت ضد المعونة،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) نفسه: تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

وخلال اللقاء تطرق السفير إلى كيف نجح حزب الأمة في إقناع خمسة عشر نائبًا من نواب حزب الأحرار بتأييد الحكومة، وأن الحزب الوطني الاتحادي قد يتقدم بتعديلات لمشروع الاتفاقية تتفق مع ما قررته اللجنة السياسية لحزب الشعب بغرض دعم جناحه المتحرر وإحراج جناحه المتشدِّد(١).

وأكد على عبد الرحمن لسيف اليزل أنه حاول الاستقالة من مجلس الوزارة غير أن الميرغني رفضها، وأن الأمر كاد يتطور إلى تركه للحزب أيضًا، لولا تدخل محمد عثمان الميرغني الذي أقنعه بالتراجع عنها وطلب منه العمل على إعادة تنظيم الحزب(٢)، وربما يعود رفض الميرغني لتلك الاستقالة لتجنب الانقسام داخل حزبه عندما يعلم أنصاره بأن سببها هو الاختلاف حول المعونة الأمريكية(٣). واقترح على عبد الرحمن خلال اللقاء مع السفير تشكيل وزارة قومية برئاسة عبد الله خليل إرضاء لحزب الأمة، وأيضا للحد من اندفاعاته، كما أنها ستساعد في تحسين العلاقات مع الحزب الوطني الاتحادي، إلا أن سيف اليزل رفض ذلك لأنه يعني القضاء على المعارضة تماما كما يعفي حزب الأمة من تحمل مسئولية الأزمة الاقتصادية(٤).

ونشطت الصحف الموالية للجمهورية العربية -خلال تلك الفترة- فهاجمت حزب الأمة والجناح المناصر له من حزب الشعب فنشرت جريدة العلم -لسان حال الحزب الوطني الاتحادي- مقالا فى ٦ يوليو ١٩٥٨ تحت عنوان "معركة المعونة بين الشعب وأمريكا " جاء فيه : "بالأمس مرت المعونة في البرلمان فى قراءتها الثانية، بالأمس وافق حزب الأمة ومن عاونه على صك العبودية والاستعباد لأمريكا، وبالأمس كشف حزب الأمة ومن سانده عن خبايا نواياهم لهذا البلد ولهذا الشعب..، لماذا سكتت تلك الأصوات العالية المجلجلة فى رحبات البرلمان وفى كل

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نفسه: محفظة السودان١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية، بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٤) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية، بشأن الموقف السياسي فى السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

نادٍ؛ ولماذا صارت الرؤوس أذنابًا وتبعًا وذيولا؟"[١].

أما جريدة التلغراف فنشرت فى اليوم نفسه -٦ يوليو ١٩٥٨ - مقالا بعنوان "المعركة الرابحة حول المعونة" جاء فيه: "المعركة المحتدمة اليوم ضد المعونة الأمريكية لن تنتهي داخل البرلمان فى الجلسة القادمة فلن تستطيع المناورات الحزبية وشراء الذمم إنزال الهزيمة بالجهود الشعبية لرفضها، وفى اليوم التالى - ٧ يوليو ١٩٥٨- كشفت الجريدة عن فضيحة حجم المعونة حيث أشارت نقلا عن صحيفة التايمز البريطانية بأن قيمة المعونة لن تتعدى المليون جنيه. أما جريدة الصراحة اليسارية فنشرت مقالاً افتتاحيًّا تحت عنوان "المعونة" بتاريخ ٧ يوليو ١٩٥٨م كشفت فيه زيف التعديلات التي بعثت بها الحكومة السودانية للخارجية الأمريكية، وأنها محض تفسيرات لا تغير شيئًا من المشروع الأساسى للمعونة، أما جريدة الزمان فنشرت مقالًا افتتاحيا -فى اليوم نفسه- تحت عنوان "حزب الشعب والمعونة" هاجمت فيه حزب الشعب الذي لا يقدِّر أعضاؤه عامة وشيوخه خاصة المسئولية التاريخية الخطيرة التى ترتبت على قبول المعونة الأمريكية[٢].

وقبل التصويت على مشروع المعونة الأمريكية خرجت العديد من المظاهرات ضدها، وأشارت أصابع الاتهام إلى أن سفارة الجمهورية العربية المتحدة لعبت دورا كبيرا في الإعداد لها عبر نشاط الملحق العسكري، وخلالها قامت الجبهة المعادية للاستعمار بتوزيع منشورات جاء فيها: "أيها المواطنون في كل مكان سيّروا مواكبكم وأرسلوا البرقيات والعرائض لنوابكم ونادوا فيهم بأعلى أصواتكم لكي لا يوافق البرلمان على الاتفاقية الأمريكية"، أما المحامون السودانيون فأصدروا نداءً للشعب ونواب البرلمان في الأول من يوليو ١٩٥٨ "للوقوف صفا واحدًا لهزيمة المعونة الأمريكية"[٣].

---

(١) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٣جـ٢، التقرير الصحفى من القائم بالأعمال إلى وكيل الوزارة عن الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٣جـ٢، التقرير الصحفى من القائم بالأعمال إلى وكيل الوزارة عن الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م..

(٣) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٨٨.

وفي ٧ يوليو ١٩٥٨م عرض مشروع المعونة الأمريكية للقراءة الثالثة على مجلس النواب واستماتت كل من الحكومة والمعارضة فى الدفاع والهجوم عليها[١]، ونشطت الدوائر الأمريكية -خلال تلك الفترة- لتمرير مشروع المعونة حيث كانت ترى أن رفضه أو حتى تعديله يمثل لطمة وفشلًا ذريعًا لسياستها ويضعف موقفها ليس فى السودان وحده بل فى كل منطقة الشرق الأوسط[٢]، وبالفعل تم التصديق علي مشروع المعونة بأغلبية كبيرة خلال القراءة الثالثة فكانت ١٠١ لصالح الحكومة و٤٩ للمعارضة وامتناع واحدٍ عن التصويت وغياب ١١[٣]. وقد استخدمت واشنطن كل الوسائل والطرق لتمرير المشروع؛ فقامت برشوة عدد كبير من النواب عبر وسطاء، حيث أشار البعض إلى أنها صرفت فى يوم واحدٍ نحو عشرة آلاف جنية[٤]، ومارست عددًا من الضغوط السياسية على القيادات والكوادر الجنوبية البرلمانية [٥] للموافقة على المعونة عن طريق النائب باياساما، مستخدمة الرشاوى

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٣/٨٦/٧٤٢جـ ٢، التقرير الصحفى من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية عن الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(٣) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وزير الخارجية، بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٤) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٥) لعب بوب كتشن بورقة الطائفية بمساعدة الأب سترنينو الذي استطاع إقناع معظم نواب الجنوب بقبول المعونة بحجة أن الولايات المتحدة دولة مسيحية تريد رفع مستوى الجنوب، واشترك سفير الحبشة فى ذلك حيث قابل ستانسلاوس كل من عبد الله خليل والأب سترنينو عنده، وقد اتهمه خليل بأنه شيوعي وأجير للمصريين، وأن عبد الناصر يسعى لتكوين إمبراطورية أفريقية، وفى هذا الإطار أيضا بعث البابا برسالة إلى القسيس ساتونينو لاهور ينصحه فيها بتأييد السياسة الغربية ويحذره من مغبة التعاون مع الجبهة العربية. وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان١٤، ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٢، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن تطورات الموقف السياسى فى السودان حتى ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م، نفسه: الموقف السياسى فى السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨ تقرير من إدارة الشئون الأفريقية فى ١٢ يوليو ١٩٥٨.

والتهديد والفتنة الطائفية[١].

وعقب تصديق مجلس النواب على مشروع المعونة الأمريكية شنت الجمهورية العربية المتحدة حملةً شرسةً عليها عبر صحفها وإذاعتها المختلفة؛ فاستدعى وزير الخارجية السوداني السفير سيف اليزل وسلمه احتجاجًا رسميًّا من قِبَل حكومته جاء فيه: "أن حكومة جمهورية السودان ترى في استمرار ما تنشره الصحف المصرية وما تبثه إذاعة ركن السودان تدخلًا فى السياسة الداخلية وفى الشأن السوداني، وقد سبق وطلبت الخرطوم وقف ذلك أكثر من مرة؛ لذلك نأمل وقفها فورًا، كما درجت -في الأسابيع الأخيرة- إذاعتي الجمهورية العربية المتحدة وصوت العرب إذاعة أخبار مشوهة عن السودان والهجوم على حكومته ورئيس وزرائه الأمر الذي من شأنه إثارة الرأي العام السوداني ضد حكومته؛ لذا فإن حكومة الجمهورية السودانية تطلب من القاهرة وقف تلك الحملات الإذاعية فورًا، وإلا فإن حكومة الخرطوم ستضطر لمعاملتها بالمثل"[٢].

كانت الحملة التي شنتها صحف المعارضة السودانية على حكومة الخرطوم أعنفَ من صحف القاهرة فلم تعد الأولى تطالب برفض المعونة الأمريكية بل بإسقاط الحكومة نفسها، وهو ما كان يتفق مع أهداف القاهرة، ورغم ذلك وافق مجلس الشيوخ السوداني على المشروع بجلسته المنعقدة فى ٩ يوليو ١٩٥٨ بأغلبية ٣٠ صوت ضد ١٣ صوت، وامتناع واحد عن التصويت وتغيب ٦ عن الحضور[٣].

وعقب تصديق البرلمان السوداني (النواب والشيوخ) على مشروع المعونة الأمريكية خرجت مظاهرات عديدة -كان المنظم لها كل من الجبهة المعادية

---

(١) عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني: المرجع السابق، ص ١٥٨ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠ ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية لوكيل وزارة الخارجية بشأن مطالب الخارجية السودانية من مصر، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٨م.

(٣) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٣/٨٦/٧٤٢جـ ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل الوزارة بشأن التقرير الصحفى خلال الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

للاستعمار ونقابات العمال- تحمل لافتات معادية للسياسة الأمريكية، وتطالب الحكومة السودانية والبرلمان برفض المعونة الأمريكية ومناصرة الشعب المصري ضد الاستعمار، وحاصرت إحدى المظاهرات العمالية عربة السفير الأمريكي، وأشار البعض إلى أنها كانت بتوجيه من السفارة المصرية، واتهمت الحكومة السودانية القاهرة بتدبير تلك المظاهرات والتدخل في شئونها، فأشار تقرير للملحق العسكري المصري إلى أن أحمد محمد محجوب صرَّح "بأن الجمهورية العربية تتدخل في شئون لبنان"، وأن عبد الله خليل صرح في مجلس خاص "أنه ليس من السهل حل المسائل المعلقة بين مصر والسودان؛ لأن القاهرة ليست جادة فى تحسين هذه العلاقات، حيث تعده عدوها الأول رغم أنه هو الذي يعارض مطالب الحزب بقطع العلاقات معها"[1].

ثالثا: طرد السفير على خشبة

عقب قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ توقع قادة حزب الأمة السوداني وقوع انقلاب مفاجئ في السودان، حيث أشار سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى "أن الهيئة التنفيذية للحزب في شبه انعقادٍ دائم لمواجهة الانقلاب الموهوم. وأنهم على قناعة تامة بأن القاهرة هي التي رسمت خطوط الانقلاب العراقي، ويتوقعون حدوث انقلاب مفاجئ في السودان، وأصبحوا يتوجسون خيفة من الجيش وخاصَة الضباط الصغار وكذا الضباط الذين خدموا فى الجيش المصري، وأنهم يعتقدون بأن هناك اتصالات من قبل رجال الجمهورية العربية المتحدة بكثير من الضباط، ولكن تنقصهم الأدلة المادية".

وأضاف السفير بأن محمد أحمد محجوب وزير الخارجية السوداني أقسم فى أحد جلساته الخاصة بأن الجمهورية العربية المتحدة لا يمكن أن تترك السودان دون انقلاب. وأنه بعد انقلاب العراق -رغم قبضة نوري السعيد على زمام الجيش بيد من حديد- لا يستبعد أن يستيقظ السودانيون يومًا ليروا الجيش قابضًا على زمام كل

(١) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من الوزير المفوض بسفارة مصر بالخرطوم إلى وكيل الوزارة بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

شيء[١].

وعندما أرسلت القاهرة في ١٤ يوليو ١٩٥٨بالسفير على خشبة – الملحق العسكرى السابق– ليعمل مستشارا مدنيا لها فى الخرطوم بعد نقله لوزارة الخارجية استشعرت الأخيرة قرب وقوع الانقلاب، خاصة مع ما أكده السفيران السعودي والأمريكى بأنه من المتخصصين فى الانقلابات، وأنه سبق وأبعد من المملكة العربية السعودية لهذا السبب، وأن تعيينه فى الخرطوم فى هذه الآونة إن هو إلا مقدمة للإعداد لمؤامرة أو انقلاب عسكري للتخلص من الحكومة الحالية ورجالها، لتشكيل حكومة موالية للقاهرة تمهيدًا لانضمام السودان للجمهورية العربية المتحدة[٢]؛ فالتقى عبد الله خليل على وجه السرعة –في اليوم نفسه– بالسفيرين الأمريكى والبريطاني في الخرطوم، وطلب منهما مَدَّ يَد العون في حال عدوان الجمهورية العربية المتحدة المباشر أو غير المباشر على السودان، فأكَّد السفير الأمريكي جيمس موسJames Moos، بأنَّه في حالة العدوان المباشر فإن بلاده بالتعاون مع المملكة المتحدة ستتخذ كل الخطوات الممكنة لردِّ ذلك العدوان من خلال الأمم المتحدة، أمَّا فى حالة العدوان غير المباشر، فيجب على السودان اتخاذ تدابير فعالة ضدَّ ذلك الاعتداء[٣].

وفى ١٨ يوليو ١٩٥٨ استدعى وزير الخارجية السوداني سفير الجمهورية العربية وأخبره "أنه حفاظًا على علاقات الودِّ والإخاء بين القطرين الشقيقين فإن الخرطوم ترى فى مسلك السيد على خشبة ما يعكِّر صفو تلك العلاقات وأنها تعتبره شخصًا غير مرغوب فيه، وتطلب مغادرته للأراضي السودانية فى غضون أربع

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٨١/٧٤٤/ ٣ جـ٨، تقرير من سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى السودان إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن انطباعات داخل صفوف حزب الأمة وأثر ثورة العراق على قادته، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٨.

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٨١/٧٤٤/ ٣ جـ٨: تقرير من الوزير المفوض بسفارة مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن صدى قرار الحكومة السودانية بإبعاد السيد على خشبة من السودان، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٨.

(3) Foreign Relations of the United States, 1958–1960,Vol. XIV, Editorial Note, p. 173.

وعشرين ساعة"[١]، وعقب ذلك أصدرت الخارجية السودانية بيانا جاء فيه: "أن الحكومة السودانية أبعدت السيد علي خشبة لأسباب تتعلق بالأمن وسلامة الدولة؛ إذ أنَّه معروف لرجال الأمن منذ أن كان يعمل فيما مضى بالخرطوم بحب التدخل في الشئون الداخلية للبلاد التي انتدب للعمل فيها مما يضطر كل البلاد لإبعاده منها...، وأن تعيين سيادته الآن بالخرطوم يثير الريبة والشكوك حول طبيعة المهمة التي انتدب من أجلها"[٢].

كان لقرار الحكومة السودانية بطرد على خشبة أبلغ الأثر على الجمهورية العربية المتحدة، حيث علقت الصحف المصرية على الموقف بأنه قصد به الإساءة للقاهرة، وأنه حلقة من حلقات سلسلة المؤامرات التي قصد به التحرش بحكومة القاهرة، وردت حكومة السودان بأنها لم تقف موقفاً معاديًا للجمهورية العربية المتحدة أو لأيٍّ دولة من الدول العربية منذ الاستقلال، بل ترى أن سياستها الخارجية تتطابق سياسة مصر الخارجية روحًا ونصًّا، وطالبت مرة أخرى بإغلاق إذاعة ركن السودان وإيقاف الحملة المنظمة التي تشنها عليها الإذاعات والصحف المصرية، مؤكدة على أن الأوضاع السياسية في السودان تقوم على أسس دستورية ولا مجال لانقلاب عسكريٍّ داخليٍّ، وأن ما تبثه إذاعتا ركن السودان وصوت العرب ما هو إلا دعوة للانقلاب ضد حكومة السودان الشرعية[٣].

مضغت القاهرة الصبر- كما يذكر زكريا محيى الدين وزير الداخلية- ولم تتخذ أية إجراءات مضادة تزيد من التهاب الموقف بينها وبين الخرطوم[٤]، وأصدرت الخارجية المصرية بيانًا أوضحت فيه تفهمها للموقف مما كان له أطيب الأثر على الرأي العام السوداني، وعلقت عليه الأوساط السياسية في الخرطوم بأن

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية لوكيل وزارة الخارجية بشأن مطالب الخارجية السودانية من مصر، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٨.

(٢) نفسه: تقرير من الوزير المفوض بسفارة مصر بالخرطوم إلى وكيل الوزارة، بشأن صدى قرار الحكومة السودانية بإبعاد السيد على خشبة من السودان، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٨.

(٣) أيمن كمال أيمن السيد: المرجع السابق، ص ١١٤ .

(٤) أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ٣٢٥.

الجمهورية العربية المتحدة بعدم تطبيقها مبدأ المعاملة بالمثل -فى هذا الأمر- مما فوّت على الحكومة السودانية فرصة إثارة الأزمة التي كانت تسعى لاختلاقها، وعلقت الصحف بأن هناك نية مبيتة وخطة مدبرة لزعزعة العلاقات بين الحكومتين، وطرد على خشبة إحدى حلقاتها(١).

أوضح زكريا محيي الدين للسفير السوداني يوسف التني حسن نوايا مصر تجاه السودان، وأن الرئيس جمال عبد الناصر وإذاعة ركن السودان لم تتعرض لمسألة طرد علي خشبة الذي اتُهم بتدبير مؤامرة لاغتيال كلٍ من الصديق المهدي وعبد الله خليل، وأن حكومة السودان لا تريد الاعتراف بحكومة مصر في قرارة نفسها كحكام، وأن ذلك خلق عدم توفر الثقة بين البلدين رغم عدم تدخل القاهرة في شئون السودان الداخلية، وأن الحكومة السودانية دائما تفعل عكس ما تصرح به، فدائمًا ما تدَّعِي أنها تسعى لتحسين العلاقات مع القاهرة وتأتي من الأفعال ما يشعل الموقف(٢).

رابعا: سقوط حكومة عبد الله خليل

أدى الجدل السياسي داخل المجتمع السودانى -بسبب قضايا عديدة وعلى رأسها المعونة الأمريكية- إلى طرح فكرة الحكومة القومية خلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٥٨حيث طالب بها السياسيون واحتضنها عدد من الكتاب فى بعض الصحف وروج لها آخرون فى مراكز القيادة داخل بعض الأحزاب، ورأى البعض أن الحكومة القومية كانت إحدى الأفكار التي طرحها حزب الأمة للضغط على حزب الشعب الديمقراطي لقبول المعونة، ولانتهاج الأخير سياسة تتماشى مع سياسته، والبعد عن تأييد السياسة التى تنتهجها الجمهورية العربية المتحدة(٣). غير

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من الوزير المفوض بسفارة مصر بالخرطوم إلى وكيل الوزارة الخارجية، بشأن صدى قرار الحكومة السودانية بإبعاد السيد على خشبة من السودان، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٨.

(٢) أيمن كمال أيمن السيد: المرجع السابق، ص ١١٤، ١١٥.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٣جـ ٢، تقرير صحفى من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية عن الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

أن الباحث من خلال وثائق الخارجية المصرية يستطيع التأكيد على أنَّ أول دعوة للحكومة القومية صدرت عن قيادات حزب الشعب الديمقراطي، وأنها طرحت خلال لقاء السفير سيف اليزل بالدكتور أحمد السيد أحمد فى ١٨ يونيو ١٩٥٨، وطرحها أيضا على عبد الرحمن مع بداية شهر يوليو ١٩٥٨ غير أن سفارة الجمهورية العربية رفضتها(١).

ويبدو أن الدعوة للحكومة القومية تلقفها وأيدها حزب الأمة دون تحفظ؛ ذلك لأن عناصر معروفة بميولها نحو الغرب نشطت فجأة للمطالبة بها عندما اشتدت المعارضة الشعبية للمعونة الأمريكية، أيضًا كانت نصيحة مراسل صحيفة الأيكونومست The Economist البريطانية فى الخرطوم(٢). وحاول أعضاء حزب الأمة الاتصال بالحزب الوطني الاتحادي لتكوين ائتلاف جديد بينهما، إلا أن إسماعيل الأزهري صرَّح "أنه لا يقبل مجرد التفكير فى الاشتراك فى حكومة قومية" وتساءل ما الغرض من قيامها الآن، خاصة وأن تلك الفكرة أدت الغرض منها وهو إجازة المعونة في البرلمان. غير أن جريدة الزمان المستقلة – الموالية لمصر – نشرت في عددها الصادر فى ١٠ يوليو ١٩٥٨م مقالاً جاء فيه: "أن الحكومة القومية ضرورة عاجلة، لمواجهة المشاكل الكبيرة ذات الصبغة القومية التى تواجه البلاد فى هذه الفترة العصيبة من تاريخها"(٣)، ومنها اتفاقية المعونة الأمريكية التي تحتاج لمزيد من اليقظة والسهر على تنفيذ نصوصها، ومنها أيضًا

---

(١) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من الوزير المفوض بسفارة مصر بالخرطوم إلى وكيل الوزارة بشأن الموقف السياسى فى السودان حتى يوم ٥ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨م.

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، مذكرة من السفير المصرى بالخرطوم إلى وزارة الخارجية، بشأن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٨م.

(٣) من أهم المسائل التى كانت مطروحة على الساحة السودانية أيضًا مسألة الدستور ومسألة رأس الدولة. وهناك أيضا الجمعية التأسيسية إلى جانب بعض المسائل ذات الصبغة السياسية التي لا يمكن تركها للأهواء والمناورات الحزبية مثل مشكلة الجنوب. نفسه: التقرير الصحفى خلال الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل الوزارة، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

تصفية المسائل المعلقة بين السودان والجمهورية العربية المتحدة[١].

تجددت الدعوة إلى تشكيل الحكومة القومية عقب قيام الثورة العراقية وتولت لجنة برئاسة محمد صالح الشنقيطي - رئيس مجلس النواب - الدعوة لها، ولما كان الرأي العام يطالب بقيام تلك الوزارة لمواجهة الأحداث العالمية، فلم يكن من السهل على أيٍّ حزب رفضها؛ فأبدى مندوبو الحزب الوطني الاتحادي - الشيخ المرضي ويحيى الفضلي- للجنة أن الحزب لا يعترض عليها من حيث المبدأ، ولكنه يشترط إبعاد عبد الله خليل عن الرئاسة وإسنادها إلى الأزهري، غير أن اللجنة وصلت إلى حل وسط هو أن يترك لأحزاب الشعب والوطني الاتحادى والأحرار اختيار أحد قادة حزب الأمة ليكون رئيسا للوزارة؛ لأنه الحزب صاحب الأغلبية[٢].

تحركت الدبلوماسية المصرية فالتقى مستشار السفارة بالخرطوم بعدد من أعضاء حزب الشعب على رأسهم علي عبد الرحمن، وكذلك عدد من رجالات الحزب الوطنى الاتحادي منهم الشيخ المرضى الذي أشار إلى أن عددًا من أعضاء حزبه رحب بالحكومة القومية؛ لأنها ستكون وسيلة فعالة لمراقبة تنفيذ المعونة الأمريكية وتحين الفرص لإلغائها، كما ستحد من اندفاعات حزب الأمة، وستتيح الفرصة للتقارب مع حزب الشعب، بالإضافة إلى أنها ستوقف استغلال نواب الجنوب للخلافات بين أحزاب الشمال، غير أنَّ المستشار أكَّد على أن الشنقيطي- رئيس مجلس النواب- مدفوع من قِبَل السفارة البريطانية، وأن حزب الأمة وافق على دخول الحزب الوطني الاتحادي الوزارة ليساومه فى موضوع رئاسة الدولة، وأن الغرض من تلك الحكومة القضاء على المعارضة بضم الاتحادي للائتلاف الحكومي، وكذا الضغط على حزب الشعب[٣]. وعلى أثر ذلك أعلنت لجنة الوساطة

(١) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٣/٨٦/٧٤٢جـ ٢، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التقرير الصحفى خلال الفترة (٦-١٢) يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٨.

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف جـ ٤، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن الموقف السياسى فى السودان، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٨م.

(٣) نفسه: تقرير من إدارة الشئون الأفريقية إلى وزير الخارجية، بشأن الموقف السياسى فى السودان ١٠ يوليو ١٩٥٨، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

فشلها في تشكيل الحكومة القومية، وأرجعت ذلك إلى المناورات والمساومات الحزبية التي تهدف إلى الاستئثار بالحكم[١].

كان الرئيس جمال عبد الناصر يتابع تطورات الموقف في السودان، ولم يكن مطمئناً لدعوة الحكومة القومية وكذا بقاء وزارة عبد الله خليل فى الحكم، وكان يعتقد أنه يمكن تشكيل ائتلاف جديد فى السودان يخلق نوعا من التنسيق مع سياسة مصر التقدمية[٢]، فجرت مفاوضات بين حزبي الوطنى الاتحادي والشعب الديمقراطى برعاية سفارة الجمهورية العربية إلا أنها لم تسفر عن أي تقدم يذكر، وتزامن ذلك مع مطالبة الأوساط السياسية والشعبية على اختلاف اتجاهاتها وميولها السياسية بضرورة تحسين علاقة السودان بالجمهورية العربية المتحدة وتسوية المسائل العالقة بين البلدين فى جَوٍّ يسوده الود والإخاء حفظا على الصلات الوثيقة والروابط القوية بين الشعبيين الشقيقين[٣].

حاولت القاهرة تقريب وجهتي النظر بين حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي؛ لإدراكها نظرة الارتياب الدائمة التي كان عبد الله خليل ينظر بها إلى هذين الحزبين لطبيعة العلاقة القائمة بينهما وبين الحكومة المصرية، والتي كانت في نظره بمثابة الخطر الأكبر الذي يدفعه إلى التعاون مع أية جهة للوقوف ضدها[٤]. ومن ثَمَّ نشطت الدبلوماسية المصرية للتوفيق بين قطبي حزبي الشعب الديمقراطى والاتحادي الوطنى فدعت كل من على عبد الرحمن وإسماعيل

(١) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ١، تقرير صحفي أسبوعي عن الفترة (٣ – ٩) أغسطس ١٩٥٨ من سفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن الموقف السياسى فى السودان، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٨م.

(٢) أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية،، أ.س.ج: محفظة السودان، ١٢ ملف ٢/٨٦/٧٤٢جـ ٢، التقرير الصحفى خلال الفترة (٢٧ يوليو – ٢ أغسطس) ١٩٥٨، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٨. محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن حديث عبد الله خليل رئيس حكومة السودان لجريدة الزمان، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٨.

(٤) ذاكر محي الدين عبد الله: المحور: اليسار، الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان، الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٥٤، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

الأزهري إلى القاهرة للقاء جمال عبد الناصر، واتفقا معه على السعي لتغيير الائتلاف الحاكم لينضم الحزب الوطنى الاتحادي مع الشعب الديمقراطي ويعود حزب الأمة للمعارضة من جديد[١]. وعندما بلغ خبر ذلك الاجتماع للسفير السوداني يوسف أحمد التني بادر إلى إبلاغ عبد الله خليل به، وأرسل السفير الأمريكى بالقاهرة –هو الآخر– تقريرًا إلى زميله بالخرطوم يحيطه علما بذلك الاجتماع، ويؤكد فيه أن الحزبين اتفقا على التعاون فيما بينهما للإطاحة بحكومة خليل، وتشكيل حكومة ائتلافية، تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة[٢].

نشطت المعارضة السودانية –خلال تلك الفترة– فاشتعلت المظاهرات والإضرابات التي حرّكها اليسار السوداني بقيادة الجبهة المعادية للاستعمار، وكان محور تلك الاحتجاجات هو رفض المعونة الأمريكية، وفى هذا السياق حدث إضراب يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٨[٣]. وخرج طلاب جامعتي القاهرة–فرع الخرطوم– والخرطوم فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٨ فى مظاهرات كبيرة، وبادر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعقد مؤتمر شعبي أدان فيه الحكومة وحَضّ على التخلص منها واستبدالها بعناصر وطنية نظيفة، وناشد المؤتمر الشعبي نواب البرلمان لتحقيق ذلك الهدف وإلغاء اتفاقية المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات والتزام الحياد الايجابي، وعدم الارتماء فى أحضان الغرب والوقوف مع الدول العربية المتحررة وتحسين العلاقات مع مصر فورا، والتحالف معها، وهو ما جعل الحكومة السودانية تقدم على فرض الأحكام العرفية، ومحاولة تطويق المعارضة البرلمانية، التي تشكلت من نواب أحزاب الشعب الديمقراطى والوطنى مع بعض الجنوبيين[٤].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ١٢٦٢، ملف ١٨/٣٦٧/٢جـ١، تقرير عن الموقف السياسى فى السودان، بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٩، أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٢) وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة ١٢٦٢، ملف ١٨/٣٦٧/٢جـ١، تقرير عن الموقف السياسى فى السودان، بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٩.

(٣) أيمن كمال أمين السيد: المرجع السابق، ص ١٤.

(٤) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٨٩، ١٩٠.

وفى أواخر أكتوبر وصل إلى السفير المصرى بالخرطوم محمود سيف اليزل وكذا المصريين المقيمين فى السودان منشورات تهددهم بالاغتيال، وأصدرت السفارة المصرية بيانا لتهدئة الرعايا المصريين، وقد وصف عبد الله خليل تلك المنشورات بأنها مؤامرة قذرة، بينما تناقلت الصحف السودانية الموالية للحكومة فى مقالاتها المختلفة بأن جمال عبد الناصر يدبر المؤامرات والدسائس لاغتيال القيادات السودانية، وأن تلك الاغتيالات تستهدف عبد الرحمن المهدى وابنه الصديق المهدي[١] .

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٨ سافر عبد الله خليل إلى الحبشة - دون علم السفير السوداني هناك الذي قدم استقالته احتجاجًا على ذلك- فى زيارة لمدة عشرة أيام لتلقى العلاج الطبي كما أذيع[٢]، ويبدو أنها كانت فى إطار التنسيق بين الخرطوم وأديس أبابا وتل أبيب. حيث كانت الأخيرة تخطط -فى ذلك الوقت- لتشكيل ما أسمته بالتحالف المحيطي؛ واستخدمت أديس أبابا لربط الخرطوم به؛ فقد كشف خطاب من بن جوريون إلى إيزنهاور في ٢٤ يوليو ١٩٥٨بسعيه لتقوية علاقات بلاده مع أربعة بلاد من المحيط الخارجي للشرق الأوسط وهى: السودان[٣] وأثيوبيا وإيران وتركيا، وذلك لتطويق النشاط الناصري والسوفييتي القوي بالمنطقة [٤]. وأكد مدير المخابرات الإسرائيلي الأسبق موشى شاريت على أنه انتقل إلى إثيوبيا فى نوفمبر ١٩٥٨ لمتابعة التطورات بين السودان والجمهورية العربية المتحدة، وربما يكون نصح خليل بتسليم

---

(١) عبد القادر إسماعيل السيد الشربينى: المرجع السابق، ص ١٦٦ .

(2)Chronology 1958, Middle East Journal, Vol. 13, No. 1, (Winter, 1959), p. 93.

(٣) بعد شهر من استلام عبد الله خليل للسلطة فى يونيو ١٩٥٧ التقى بوزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير، وتم الاتفاق خلال اللقاء على عدد من القضايا، وافتتحت بموجب تلك الاتفاقيات أول محطة رسمية للموساد فى السودان وهي المحطة التى وصفت بطول الباع فى الشئون السياسية والعسكرية فى السودان.

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=7235&Itemid=33

(4) Ofra Bengio: The Turkish Israel Relation Ship, Changing Ties of Middle Eastern Outsiders, Palgrave Macmillan, New York, 2004, p. 40, 41.

السلطة للجيش[١]. غير أن الخارجية البريطانية كانت تفضل التحالف بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي، على أن يقوم عبد الله خليل بتوسيع قاعدة الحكم لضمان خدمة المصالح المشتركة بين بريطانيا والسودان، والوقوف فى وجه الجمهورية العربية المتحدة ولذلك نصح السفير البريطاني عبد الله خليل بعدم تسليم السلطة للجيش السوداني[٢].

أصبح واضحًا خلال الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر ١٩٥٨ أن الدورة الجديدة للبرلمان السوداني المزمع عقدها فى السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ ستتمخض عن حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الوطنى الاتحادي والشعب الديمقراطي؛ لذلك طلب خليل من رئيس مجلس النواب محمد صالح الشنقيطي تأجيل افتتاح البرلمان من ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلى الثامن من ديسمبر ١٩٥٨[٣]. بدعوى أنه ينوي إجراء بعض التعديلات الوزارية بسبب استقالة عدد من الوزراء، إضافة إلى أن حكومته تنوي الدخول في مفاوضات مع حكومة الجمهورية العربية بعد أن ساءت العلاقات بين البلدين[٤]؛ لذلك شكل عدد من أعضاء مجلس النواب كتلة برلمانية معارضة قوامها ١٠٧ نائب -من أحزاب الوطني الاتحادي والشعب وبعض النواب المنشقين عن حزب الأمة- قررت الاجتماع وسط الخرطوم فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ لتعلن سقوط حكومة عبد الله خليل بحكم الأغلبية البرلمانية، فأدرك حزب الأمة وحليفته الولايات المتحدة أنهما يخوضان معركة خاسرة مع نواب البرلمان[٥] .

تضاعفت مخاوف عبد الله خليل أكثر بعد أن وصلته تقارير عن تحركات سرية يقوم بها موظفو سفارة الجمهورية العربية المتحدة، حيث عقد الملحق

---

(1)http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=7235&Itemid=33

(٢) أيمن كمال أمين السيد: المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) نفسه، ص ١٧.

(٤) عبد العزيز محمد موسى إسحاق: جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ – ١٩٦٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ١٩٩٨، ص ص ١٣-١٤ .

(٥) مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: المرجع السابق، ص ١٩٠.

العسكري المصري عددًا من اللقاءات السرية مع عدد من الضباط السودانيين في أماكن مختلفة ادعت التقارير أن الغرض منها القيام بانقلاب عسكري في السودان[1]، وتعززت هذه الأنباء على إثر التحذيرات الأمريكية لها من تلك التحركات، فحسم عبد الله خليل الأمر بسرعة، لإحباط تحركات الضباط الصغار والتي تزامنت مع توتر الوضع الداخلي السوداني، لاسيما بعد أن تضافرت مع عوامل شخصية خاصة به كان من أبرزها تعرضه شخصيًا إلى كثير من المضايقات اليومية من قبل الجماهير المعارضة، إضافة إلى ضعف وتضعضع مركزه داخل حزب الأمة لتغير توجهات بيت المهدي عليه وميلهم نحو عزله وتولية سكرتارية الحزب لأحد أفراده، مع قناعته الشخصية بحرج موقف حكومته في حالة افتتاح البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨[2].

وأمام احتمال عودة التحالف بين حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب لم يجد عبد الله خليل أمامه سوى تسليم السلطة للعسكريين حتى لا يضع حزبه فى حصار العزلة[3]، ويقضي على كل محاولة ديمقراطية تقلب الشعب ضدَّ اتجاهاته، ولا شك أنه

---

(١) سيطر على تفكير قادة حزب الأمة بأن الجمهورية العربية تخطط لانقلاب عسكري في السودان وأنها رسمت وخططت لانقلاب العراق؛ لذلك يتوجسون خيفة من الجيش وخاصة صغار الضباط والضباط الذين خدموا بالجيش المصرى، وكانت لديهم قناعة بأن هناك= =اتصالات من رجال الجمهورية العربية بكثير من الضباط. انظر: وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ ٨، تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، تقرير عن انطباعات داخل صفوف حزب الأمة وأثر ثورة العراق على قادته، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٨م .

(٢) ذاكر محي الدين عبد الله: المحور: اليسار، الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان، الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٥٤، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

(٣) جدير بالذكر أن هذا التفكير لم يكن جديدا على عبد الله خليل فقد فكر فى القيام بانقلاب عسكري خلال انتخابات عام ١٩٥٨؛ ففي حديث بين محمد أمين حسين -مرشح حزب الشعب الديمقراطى فى إحدى دوائر الخرطوم- مع السفير المصرى أشار الأول إلى أن عبد الله خليل أكد إذا لم تكن نتيجة الانتخابات فى صالح حزب الأمة فسيقوم بانقلاب عسكري، ولن يترك كراسي الحكم للحزب الوطنى الاتحادى مطلقًا. انظر: وثائق الخارجية المصرية: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/ ٨١/٧٤٤ جـ ٨، تقرير بشأن تصريحات السيد عبد الله خليل رئيس وزراء السودان، بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٨م.

نسق ذلك مع الولايات المتحدة [١]. والتقى خليل على وجه السرعة بالفريق إبـراهيم عبود وأخبره بأن الحالة السياسية في البلاد سيئة ويجب أن ينقذ الجيش الموقـف، وخلال اللقاء ألمح خليل إلى خطاب السفير السوداني بالقاهرة الذي يؤكد أنه سـيتم الإطاحة بالحكومة القائمة فى ١٧ نوفمبر، وسوف تتشكل حكومة جديدة من أحزاب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي والأحرار الجنوبي، وأن تلك الكتلة ستطالب من داخل البرلمان بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وإنهاء مشكلة الحـدود السودانية المصرية وكذا أزمة مياه النيل. الجدير بالذكر أن الصديق المهدي وافـق على ذلك بعد توصية والده عبد الرحمن المهدي واشترط استمرار الحكم العسكرى لمدة سنة واحدة فقط[٢].

وفى صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ استولى الجيش السوداني بقيادة الفريـق ابراهيم عبود على السلطة، وجاء فى البيان الأول حلّ كافة الأحـزاب السياسـية، ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات فى كل مديريات السودان، وأشار البيان بأن السلطة الجديدة ستعمل علـى تـوفير الاسـتقرار السياسـي وتصـحيح الوضـع الاقتصادي[٣]، وفى ٢١ نوفمبر ١٩٥٨ أعلن وزير الداخلية السوداني الجديد اللواء أحمد عبد الوهاب أن بلاده ستعيد النظر في جميع الاتفاقات التى أبرمت مع الـدول الأجنبية، وستلغي غير المواتية لها. وأن النظام الجديد "يفضل الجوع والموت على قبول أية مساعدات من الخارج قد تمس استقلال السودان"، وأن الحكومـة تنظـر بعناية إلى أي عرض للمساعدة من قبل الاتحاد السوفيتي[٤].

قامت الحكومة العسكرية بتكوين لجنة وزارية من وزراء كل من الخارجيـة والمالية والزراعة والأشغال والمعـارف لدراسـة ومراجعـة مشـروع المعونـة الأمريكية، وفى صباح الأول من ديسمبر ١٩٥٨ أصدرت اللجنة بياناً جاء فيه: "أن

---

(١) أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ٣٢٥ .

(٢) أيمن كمال أمين السيد: المرجع السابق، ص ١٧، ١٨.

(٣) عبد العزيز محمد موسى إسحاق: المرجع السابق، ص ٢٠.

(4) Chronology of International Events and Documents 1958, Middle East Journal, Vol. 13, No. 1 , Winter, 1959, p. 93.

اللجنة رأت بإجماع الآراء أنه لا يوجد في اتفاقية المعونة ما يحد من استقلال السودان أو يخدش كرامته وأن المعونة ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات التي لا يمكن تنفيذها من موارد السودان الخاصة نظرًا لموقف البلاد المالي في ذلك الوقت. وأشار البيان إلى أن الاتفاقية كانت هدفا للمناورات الحزبية مما أدى لتعطيل الاستفادة منها[1].

وهكذا فشلت الجمهورية العربية المتحدة فى التعامل مع أزمة المعونة الأمريكية للسودان، رغم ما استخدمته من وسائل وأدوات، ورغم ما أنفقته من أموال، وفى النهاية أدى تدخلها فى الشأن الداخلي السوداني إلى تسليم عبد الله خليل السلطة إلى الجيش السوداني، مما أنهى الحقبة الليبرالية في السودان وجعلها مسرح خصب لسلسلة متصلة من الانقلابات العسكرية.

الخاتمة

خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها :

- دخل السودان بؤرة الاهتمام الأمريكي منذ أعلن استقلاله في الأول من يناير ١٩٥٦ لأسباب عديدة؛ لذلك حاولت استقطابه عن طريق مبدأ إيزنهاور، وعندما رفضته الخرطوم طرحت واشنطن بديلا له تمثل في مشروع المعونة الاقتصادية الأمريكية.

- أدركت الجمهورية العربية المتحدة المغزي الحقيقي وراء مشروع المعونة الأمريكية للسودان، وأنه بمثابة البوابة الخلفية لمبدأ إيزنهاور، وأنها أحد حلقات المشروع الأمريكي الهادف لتطويقها، ومن ثَمَّ أعلنت أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما قبلها السودان.

(١) عبد العزيز محمد موسى إسحاق: المرجع السابق، ص ٢١.

– تعدد الوسائل والأدوات التى استخدمتها القاهرة في معركتها ضد مشروع المعونة الأمريكية للسودان، والتي تمثلت فى كل وسائلها السياسية والدبلوماسية والمخابراتية والإعلامية؛ غير أن الدور الأبرز كان من نصيب سفارتها بالخرطوم؛ حيث لعب السفير والملحق العسكري والملحق الصحفي أدوارًا مؤثرةً مع الحكومة والأحزاب ومعظم قطاعات الشعب السوداني، كما لعب رجال الري المصري دورا كبيرا فى هذا السياق.

– كان الضغط الاقتصادي أحد أهم الأدوات التي استخدمتها القاهرة ضدَّ الخرطوم؛ لرفض مشروع المعونة الأمريكية؛ حيث أصدرت الأولى عددًا من القرارات فى عام ١٩٥٨ لوقف استيراد عدد كبير من السلع السودانية كانت مصر السوق الرئيسة لها منها: البلح والماشية والجمال ولب البطيخ والسمسم.

– تعاملت الجمهورية العربية المتحدة مع أزمة المعونة على عدة محاور منها الخارجية والداخلية، فعلى المحور الأول استعانت بالاتحاد السوفييتى وطلبت منه تجديد عرضه الخاص بتقديم معونة اقتصادية عاجلة إلى الخرطوم، أما على المحور الداخلى فتعاملت معه على مستويين أولهما على المستوى الرسمى والمتمثل فى الحكومة والبرلمان السوداني، وآخرهما على المستوى الشعبي وتعاملت فيه مع الأحزاب والصحف والنقابات والجامعات.

– أوضحت الدراسة الإصرار الأمريكى الشديد على أهمية استقطاب السودان إلى المدار الأمريكى بكل الوسائل والأدوات؟. وربما يرجع ذلك أولاً: لأهمية السودان في تطويق النشاط الناصرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا؛ خاصة بعد فشل مشروع الحزام الإفريقي، وإخفاق مبدأ إيزنهاور، وفشل مشروع التحالف المحيطي، وأخيرًا قيام الوحدة المصرية السورية مع بداية عام ١٩٥٨، تلك الوحدة التى أزعجت الولايات المتحدة كثيرا؛ حيث رأت فيها تهديدًا جديًا لمصالحها في المنطقة، وكذلك تهديدا لإسرائيل حليفتها الأولى في المنطقة. وثانياً: لمحاصرة النشاط الشيوعى –خاصة من الاتحاد السوفيتى والصين– الذى بدأ يظهر في تلك المنطقة مما هدد النفوذ الغربى فيها.

- أثبتت الدراسة أنه رغم الوسائل العديدة التى استخدمتها الجمهورية العربية المتحدة إضافة إلى ما أنفقته من أموال على مختلف القطاعات السودانية من أحزاب وصحف ونقابات؛ إلا أن حزب الأمة والسفارة الأمريكية استطاعا تمرير مشروع المعونة الأمريكية من خلال البرلمان السوداني عن طريق الرشوة واستخدام الطائفية الدينية، ومن ثم ضاعت الأموال التى أنفقتها القاهرة هباءً.

- لم تقف الحكومة السودانية مكتوفة الأيدي أمام التدخل المصري فى الشأن الداخلي السوداني؛ فحاولت تكوين تكتل داخل الجامعة العربية مضاد لسياسة الجمهورية العربية المتحدة من تونس والعراق، وحاولت الخرطوم إثبات تدخل القاهرة فى الأزمة اللبنانية؛ لإثبات تورط الأخيرة فى الشأن السوداني، وماطلت وتشددت فى مفاوضات المياه والعلاقات الاقتصادية بينهما، كما طالبت أكثر من مرة من القاهرة سحب الملحقين العسكرى والصحفي، وطردت على خشبة، وطالبت في النهاية بوقف المعركة الإعلامية التي شنتها القاهرة عليها عبر الصحف والإذاعات المصرية.

- أدى تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الشأن الداخلي السوداني إلى تعقد المشهد الداخلي، وكان التحرك المصري ضد كل من مشروع المعونة الأمريكية وحزب الأمة أحد الأسباب التي دفعت عبد الله خليل لتسليم السلطة إلى الجيش السوداني، وذلك بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة التي ربما فضلت ذلك الانقلاب على سقوط حكومة عبد الله خليل على يد الائتلاف الحزبي (من حزبي الشعب والاتحاد) مما يؤدي إلى رفض المشروع.

- أثبتت الدراسة أخيرا فشل الإدارة المصرية فى التعامل مع أزمة المعونة الأمريكية للسودان، رغم ما استخدمته من وسائل وأدوات، ورغم ما أنفقته من أموال، وأنه كان من الأجدى التعامل مع السودان كحليف استراتيجى وذلك لأسباب عديدة منها العرقية والتاريخية والإستراتيجية، وأنه كان من الأجدى والأنفع إنفاق تلك الأموال فى صورة معونة اقتصادية للحكومة السودانية التي طالبت أكثر من مرَّة المعونة المالية من القاهرة التي ماطلت كثيرًا فى ذلك.

المصادر والمراجع

أولا الوثائق

أ :الوثائق العربية غير المنشورة

- محفظة ٣٢٠، ملف ٧جـ٧
- محفظة ٣٢٩، ملف ٣١٣/ ٩٨٧جـ ٥.
- محفظة ١١٦٧، ملف ١٨/٣٦٧/٤٧م
- محفظة ١٢٦٢ ، ملف ١٨/٣٦٧/٢جـ١
- محفظة السودان ١٢

ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ١ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ٢

ملف ٢/٨٦/٧٤٤جـ٧ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٣جـ ٢.

- محفظة السودان ١٣ ، ملف ٧٥/١/٣/١ .
- محفظة السودان ١٤

ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٣ ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣

ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٤ ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٨

ب- الوثائق الأجنبية المنشورة

- United States Department of State: Foreign Relations of the United States, 1955-1957. Africa (1955-1957),Vol. XVIII.
- Chronology of International Events and Documents 1958, Middle East Journal, Vol. 13, No. 1, Winter, 1959.

ثانيا: الرسائل العلمية

- أيمن كمال أمين السيد: الحكومة العسكرية الأولى في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين، كلية الآداب، ٢٠٠٠.
- عبد العزيز محمد موسى إسحاق: جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول

(١٩٥٨ – ١٩٦٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ١٩٩٨.
- عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني: مشكلة الجنوب السودانى دراسة لدور الأحزاب السياسية (١٩٤٧ – ١٩٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
- مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين: مصر فى البرلمان السوداني (١٩٥٦ – ١٩٦٩)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، د.ت.

ثالثا: المراجع العربية:

- إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي – السوفيتي حول الشرق الأوسط، الكويت، ذات السلاسل للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربى، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨.
- جايل ماير: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، تاريخ المصريين، عدد ١٣١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٩.
- رأفت غنيمى الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦
- عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبا لرئيس المخابرات، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٦.
- مجموعة كتب سياسية: السودان حقائق ووثائق ، كتاب رقم ٨٥ ، القاهرة، ١٩٥٨.

- محمد عبد الوهاب سيد أحمد: العلاقات المصرية الأمريكيـــة، دار الشـــروق، القاهرة، ٢٠٠٧.
- يوسف الشريف: السودان وأهل السودان، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م

رابعا: المراجع الأجنبية

- Heikal Mohamed Hassanein: Cutting the Lion's Tail: Suez Through Egyptian Eyes, First Published London 1986.
- Ofra Bengio: The Turkish Israel Relation Ship, Changing Ties of Middle Eastern Outsiders, Palgrave Macmillan, New York, 2004.

خامسا: الأبحاث والمقالات

- أحمد عبد الدايم محمد حسين: مصر ومشروع الحـــزام الإفريقـــى (١٩٥٤ – ١٩٥٨)، مجلة المؤرخ المصرى، جامعة القـــاهرة، العـــدد ٣٣ ، يوليو ٢٠٠٨.
- ذاكر محي الدين عبد الله: المحور: اليسار، الديمقراطية والعلمانية في مصـــر والسودان، الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٥٤ ، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

سادساً: الصحف اليومية

الجمهورية : ٢١ يناير ١٩٥٧ .

– سابعا : مواقع على شبكة المعلومات الدولية

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=7235&Itemid=33